المرفقات: الوثائق الختامية الصادرة عن منتدى التعاون الصيني العربي

(1) الوثائق للدورة الأولى للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

إعلان منتدى التعاون الصيني العربي

(القاهرة، يوم 14 سبتمبر عام 2004)

إن جمهورية الصين الشعبية والدول العربية من خلال جامعة الدول العربية (المشار إليهما فيما بعد بـ"الطرفين")

إدراكا لعمق الروابط الثقافية والحضارية الوثيقة بينهما على امتداد التاريخ والمساهمات الجليلة المشتركة لكل منهما في تقدم الحضارات البشرية وما ينبثق عنها من رصيد تقليدي من الصداقة العميقة بينهما.

واستعراضا لمسيرة تطور العلاقات الصينية العربية على مدى نصف القرن المنصرم وتعبيرا عن ارتياحهما لما أحرزه التعاون الصيني العربي من نتائج مثمرة بشكل عام وما بذله الطرفان في السنوات الأخيرة من جهود جبارة لتعميق هذه العلاقات بشكل خاص.

واعتقادا بأن التعاون الودي بين الطرفين يتميز بأسس متينة وإمكانيات ضخمة وآفاق رحبة، وأن تعزيز هذا التعاون في كافة المجالات يتفق مع رغبة الطرفين المشتركة ويصب في مصالحهما القريبة والبعيدة المدى، كما يجسد حرص الصين الدائم على تنمية العلاقات مع الدول العربية كإحدى ركائز الدبلوماسية الصينية، وحرص الدول العربية على تعزيز وتطوير علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية والمتمثل في قرارات مجلس جامعة الدول العربية.

وتأكيدا على حقيقة أن كلا من الطرفين ينتمي إلى الدول النامية ويلعب دورا هاما في دعم السلام والأمن والتنمية المشتركة في العالم.

وتطلعا إلى فتح آفاق جديدة للتعاون المشترك، تسهم فيها مختلف القطاعات - الحكومية وغير الحكومية.

واقتناعا بأن الحفاظ على استمرار وتعزيز التشاور والتنسيق الوثيق بينهما في الشؤون الدولية يكتسب أهمية بالغة لتعزيز التضامن والتعاون بين الدول النامية يسهم في إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومنصف.

وتقديرا للمساهمات الهامة التي يقدمها الطرفان في سبيل تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، والمواقف المبدئية الثابتة التي تتبناها الصين في دعم القضايا العادلة للشعوب العربية وحقوقها ومصالحها المشروعة، وللجهود الإيجابية التي تبذلها الدول العربية في التصدي للتحديات وتعزيز التضامن والتعاون فيما بينهما وتدعيم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقا من الاقتناع بأهمية تعزيز الحوار بين الطرفين حول القضايا الدولية لتنسيق المواقف وتوسيع التعاون.

بناء على ذلك اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة الأولي:

إنشاء منتدى التعاون الصيني - العربي كإطار للحوار والتعاون الجماعي بين الطرفين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، وذلك لإثراء مقومات العلاقات الصينية العربية وتوطيد وتوسيع التعاون الصيني العربي على مختلف المستويات وفي كل المجالات وإقامة مستوى جديد من علاقات الشراكة يتميز بالتكافؤ والتعاون الشامل.

المادة الثانية:

يعتمد التعاون الصيني العربي على المبادئ التالية:

1- احترام مقاصد ومبادئ "ميثاق الأمم المتحدة" و"ميثاق جامعة الدول العربية" ومبادئ التعايش السلمي وغيرها من قواعد العلاقات الدولية المتعارف عليها، والعمل على تدعيم ديمقراطية العلاقات الدولية، وتكريس مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتأكيد على حق كل دولة في المشاركة في الشؤون الدولية على قدم المساواة مهما كانت كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة مع ضرورة تأييد حقوق الشعوب في نيل حريتها واستقلالها وسيادتها على كامل أراضيها وفقا لما ينص عليه القانون الدولي وقواعد العلاقات الدولية المتعارف عليها وقارات الأمم المتحدة.

2- التأكيد على دعم الصين لعملية السلام في الشرق الأوسط ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت.

3- التأكيد على دعم الدول العربية لمبدأ الصين الواحدة.

4- السعي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين والتأكيد على ضرورة الالتزام بمبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية، وذلك عن طريق الحوار والتشاور والوسائل السلمية الأخرى على أساس المساواة والتفاهم بعيدا عن استخدام القوة أو التهديد بها.

5- التأكيد على ضرورة دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط واحترام جميع الدول للقواعد والأنظمة والاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

6- التأكيد على ضرورة احترام وتفعيل دور الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين ومعالجة القضايا الدولية والإقليمية.

7- تأكيد حاجة المجتمع الدولي إلى بذل جهود متضافرة لتنشيط الحوار بين الجنوب والشمال وإضفاء المزيد من المضامين الجمهورية على التعاون القائم بغية

تضييق الفجوة بينهما بما يدفع عملية العولمة نحو تحقيق الازدهار المشترك ودعوة الدول النامية إلى تعزيز التضامن والتعاون في صفوفها للتعامل مع التحديات الناجمة عن العولمة بصورة إيجابية وفعالة.

8- احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب المختلفة والعمل على حماية تعددية الحضارات الإنسانية، والدعوة إلى الحوار والتواصل بين الحضارات من أجل خلق بيئة دولية يسودها التعاون والوئام بما يساهم في تحقيق السلام والتنمية البشرية بأسرها.

9- التصميم على تعميق الحوار وتوسيع التوافق وتكثيف الاتصال والتشاور والتنسيق بينهما حول القضايا الدولية والإقليمية بما يصون الحقوق والمصالح المشروعة للطرفين.

10- ضرورة تفعيل التعاون الصيني العربي بشكل كامل في كافة المجالات على أساس الأهداف والمبادئ الواردة في "الإعلان" و "برامج العمل"، والذي سيعتمد لاحقا من الطرفين، وذلك بهدف تدعيم التنمية المشتركة بينهما.

المادة الثالثة:

يسعى المنتدى إلى تعزيز العلاقات الصينية - العربية في المجالات كافة، ويعمل - على وجه الخصوص - من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1- العمل على إرساء الأمن والسلام الدوليين.

2- السعي من أجل تحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية.

3- تنسيق السياسات والمواقف بما يخدم القضايا المشتركة في مختلف المؤسسات والمحافل الدولية.

4- تنسيق الجهود لتمكين الطرفين من التعامل بصورة إيجابية وفعالة مع قضايا العولمة.

5- تمكين الطرفين من إجراء حوار الحضارات بما يخدم تعميق التفاهم بين شعوب العالم.

6- تكثيف الجهود المشتركة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لدى الطرفين.

7- دعم وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي بين الطرفين.

8- تشجيع الاستثمارات المشتركة والمتبادلة وتوفير سبل حمايتها.

9- دعم التعاون في مجالات التعليم والثقافة، وتنمية الموارد البشرية.

10- دعم وتطوير علاقات التفاهم والحوار بين الطرفين.

11- تعزيز التعاون العملي والتكنولوجي في المجالات كافة، خاصة في مجال البحوث التطبيقية.

12- التنسيق في مجال حماية البيئة والمحافظة على التراث.

13- التنسيق المتبادل حول القضايا الأخرى التي تهم الطرفين.

(2) الوثائق للدورة الثانية للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

بيان الدورة الثانية للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

(بجين، يوم 1 يونيو عام 2006)

عقد وزراء خارجية جمهورية الصين الشعبية والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (المشار إليهما فيما بعد بـ"الطرفين") والأمين العام لجامعة الدول العربية الدورة الثانية للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي (المشار إليه فيما بعد بـ"المنتدى") في بكين خلال يومي 31 مايو و1 يونيو عام 2006،

وبعد استعراض مسيرة التبادل الصيني العربي على مدى نصف القرن المنصرم، وتقديرا عاليا لما أحرزه التعاون الصيني العربي من نتائج مثمرة،

وتثمينا لأعمال المنتدى منذ إنشائه، وتسجيلا لارتياحهما للنتائج التي أحرزها المنتدى، وتعبيرا عن ثقتهما التامة بمستقبله الواعد،

واعتقادا بأن الأوضاع الدولية تمر حاليا بمتغيرات معقدة وعميقة حيث أصبح السلام والتنمية والتعاون سمة العصر، وازداد الاعتماد المتبادل بين دول العالم بشكل كبير، بينما بدت مظاهر عدم التوازن والتناقضات في عملية التعددية القطبية والعولمة الاقتصادية، وبرزت القضايا الأمنية غير التقليدية، الأمر الذي يتطلب بصورة ملحة تعزيز التشاور والتعاون الجماعي من قبل أطراف المجتمع الدولي،

وتأكيدا على أن تعزيز الحوار والتعاون الجماعي بين الطرفين في ظل الأوضاع الجديدة يعتبر من المتطلبات الواقعية لتطور العلاقات الثنائية، ويتفق مع المصالح المشتركة للشعب الصيني والشعوب العربية، ويساهم في دعم السلام والتنمية في

العالم،

وبناء على ذلك، اتفق الطرفان على مواصلة الجهود لتطوير علاقات شراكة جديدة مبنية على أساس المساواة والتعاون الشامل وتوصلا إلى التوافق التالي:

أولا- في المجال السياسي

التأكيد مجددا على مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.

ثانيا- توطيد أواصر الصداقة التقليدية

أ- تكثيف الزيارات والاتصالات المتبادلة الرفيعة المستوى والمنتظمة، وتدعيم التبادل والتواصل بما يعزز أواصر الصداقة والثقة السياسية المتبادلة.

ب- زيادة التبادل والتعاون على مستوى البرلمانات والأحزاب والمنظمات الأهلية وفقا للأنظمة والقوانين المعمول بها لدى الطرفين.

ج- الحفاظ على انتظام المشاورات بين وزارات خارجية الطرفين وكذلك على المشاورات الجماعية في إطار المنتدى.

د- التأكيد على التزام الدول العربية بمبدأ الصين الواحدة.

ه- التأكيد على دعم الصين للخيار الاستراتيجي للدول العربية لتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى تأييدها لمبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت وخطة خارطة الطريق بما يضمن استعادة الحقوق العربية المشروعة، وفي مقدمتها حقوق الشعب العربي الفلسطيني بما يكفل إقامة دولته المستقلة، وتحقيق السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط.

و- التأكيد على أهمية احترام وحدة وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في

شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي وخياراته في تقرير مستقبله بنفسه، وإدانة العمليات الإرهابية التي تستهدف الشعب العراقي ومؤسسات البنية التحتية وعملية بناء الديمقراطية وإدانة عمليات الاختطاف التي يتعرض لها الدبلوماسيون. وكذلك التأكيد على الدور الهام للمجتمع الدولي في إعادة إعمار العراق وبناء مؤسساته.

ز- يؤيد الطرفان باستمرار تسوية مختلف النزاعات التي خلفها التاريخ عبر التشاور الودي المفاوضات السلمية. ويدعمان كافة الجهود الرامية إلى تسوية قضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى بالطرق السلمية ووفقا لقواعد القانون الدولي.

ح- التأكيد على وحدة السودان أرضا وشعبا وسلامته الإقليمية. والترحيب بتوقيع اتفاق السلام بشأن دارفور في 2006/5/5 بأبوجا، ودعوة كافة الأطراف المعنية إلى تنفيذ الاتفاق وإرساء السلام في دارفور. الترحيب بالخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في 2005/1/9 بنيروبي، والطلب إليهما الإسراع في جهودهما لتنفيذ الاتفاق. والإعراب عن بالغ الاهتمام والتقدير للدور الهام الذي تضطلع به جامعة الدول العربية مع الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

ط- تأكيد احترام وحدة الصومال وسيادته الوطنية وتأييد الحكومة الصومالية في تحقيق السلام وإعادة البناء والاستقرار.

ي- التأييد المتبادل بين الطرفين لجهود كل منهما في تبني الطرق التنمية وفقا لخصائصه الوطنية وبإرادته المستقلة، والعمل على تبادل الخبرات في مجالي ترشيد إدارة الحكم والتنمية.

ثالثا- صيانة السلام والاستقرار

أ- إجراء مشاورات سياسية في إطار المنتدى حول القضايا الإقليمية والدولية

ذات الاهتمام المشترك، وتوثيق التنسيق والتعاون بما يدعم دمقرطة العلاقات الدولية ويساهم في بناء عالم منسجم.

ب- الدعوة إلى الحوار والتشاور، وتشجيع معالجة القضايا الساخنة والخلافات بطرق سلمية.

ج- تعزيز الحوار والتعاون في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة من أجل تدعيم التعددية، وصيانة مصداقية الأمم المتحدة ودورها الرئيسي. ودعم إجراء الإصلاحات الضرورية للأمم المتحدة، بما يعزز فعاليتها وقدراتها على التصدي لتهديدات والتحديات الجديدة، طبقا لمبادئ القانون الدولي، بما يضمن مشاركة الدول النامية في عملية صنع القرار في الأمم المتحدة بشكل أكثر فعالية ولا سيما ما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن.

د- دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، والتأكيد على ضرورة التزام جميع الدول بالاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بحظر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ه- إدانة الإرهاب بمختلف أشكاله، ورفض ربط الإرهاب بشعب أو دين بعينه، وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب. وتأكيد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة ظاهرة الإرهاب برعاية الأمم المتحدة، ودعم المقترح المقدم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في مدينة الرياض خلال الفترة من 5 حتى 2005\2\8 بشأن إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب.

رابعا - تدعيم التنمية

أ- توسيع حجم التبادل التجاري وتحسين الهياكل التجارية، وتأمين النفاذ الأوسع لسلع كل طرف إلى أسواق الطرف الآخر بسهولة وإيجاد أسواق لمنتجاتها من أجل

تحقيق التوازن في التجارة البينية ورفع مستواها.

ب- العمل على توسيع الاستثمارات المتبادلة وإنشاء آليات لتشجيع عمليات الاستثمار ونقل التقنية بخطوات تدريجية.

ج- دعم الصين الجهود العربية الساعية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية العربية، وحرصها على تعاون اقتصادي ذي منفعة متبادلة مع الدول العربية، ودفع عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

د- تعزيز التعاون والحوار في التنقيب عن موارد الطاقة واستغلالها وتسويقها وحماية البيئة في قطاع الطاقة، وتكثيف التشاور والتنسيق في إطار مؤسسات الطاقة الدولية.

ه- التأكيد على أهمية زيادة التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية، وستبذل الصين كل ما في وسعها لزيادة الكوادر العربية التي يتم تدريبها في المجالات المختلفة.

و- العمل المشترك على إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ومنصف ومنظم، وإصلاح وتحسين النظام المالي الدولي لحماية مصالحها المشتركة، وفي هذا الإطار تدعم الصين جهود الدول العربية التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ز- العمل على تقليص الفجوة الرقمية طبقا لقرارات القمة العالمية التي عقدت في تونس خلال شهر نوفمبر عام 2005.

خامسا- تعزيز التواصل العلمي والثقافي والإنساني وحوار الحضارات

أ- تشجيع التعاون في مجال البحث العلمي بين مراكز البحوث والجامعات والمؤسسات التعليمية لدى الطرفين.

ب- توسيع التبادل بين صحفيي الطرفين وتعزيز التعاون بين وسائل الإعلام لهما.

ج- تقديم التسهيلات للطرف الآخر في فتح المراكز الثقافية.

د- التقدير العالي لمهرجان الفنون العربية الذي سيقام في الصين، والعمل المشترك على تنشيط التبادل والتعاون الثقافي المتنوع بين الطرفين.

ه- تعزيز التبادل والتعاون بين الطرفين في مجالات مكافحة الأمراض المعدية والمستجدة والطق التقليدي والعناية الطبية وغيرها.

و- تهيئة الظروف المواتية للطرف الآخر في قطاع السياحة وتشجيع التعاون السياحي بين الطرفين، وزيادة عدد الدول العربية المدرجة على لائحة المقاصد السياحية الصينية بخطوات تدريجية.

ز- تفعيل أنشطة الحوار الحضاري والدعوة إلى التعامل مع تنوع الحضارات بروح التفاهم والتسامح، والعمل على تحقيق الاستفادة المتبادلة، بما يدعم الحوار والتواصل الحضاري على المستوى العالمي.

سادسا- تطوير منتدى التعاون الصيني العربي

أ- تعزيز التنسيق والتعاون لوضع ما حدده إعلان المنتدى وبرنامج العمل من أهداف ومبادئ موضع التنفيذ.

ب- العمل على استكشاف أنماط بناء المنتدى التي تناسب الظروف الواقعية للطرفين وخصائص العلاقات الصينية العربية حسب الحاجة والإمكان وعلى ضوء مبدأ مراعاة اهتمام الطرف الآخر بخطوات تدريجية.

ج- دعم إقامة الاتصالات بين المنتدى وآليات التعاون الإقليمي وغيرها من الآليات المتعددة الأطراف الأخرى التي يشارك فيها كل من الطرفين، بما يوسع نطاق التعاون.

(3) الوثائق للدورة الثالثة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

بيان الدورة الثالثة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

(المنامة، يوم 22 مايو عام 2008)

عقدت الدورة الثالثة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي (المشار إليه فيما بعد بـ"المنتدى") في المنامة عاصمة مملكة البحرين يومي 21 و22 مايو/أيار عام 2008 بمشاركة وزراء خارجية جمهورية الصين الشعبية والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (المشار إليهما فيما بعد بـ"الجانبين") والأمين العام لجامعة الدول العربية،

وتعبيرا عن تقديرهما العالي لما حققه الجانبان في السنوات الأخيرة من نتائج مثمرة في بناء الشراكة الجديدة القائمة على المساواة والتعاون الشامل، وبعد استعراض جميع النشاطات التي أقيمت في إطار المنتدى منذ الدورة الثانية للاجتماع الوزاري، وتسجيلا لارتياحهما للنتائج التي حققتها آليات وفعاليات المنتدى مثل اجتماع كبار المسؤولين ومؤتمر رجال الأعمال الصينيين والعرب وندوة العلاقات الصينية العربية والحوار بين الحضارتين الصينية والعربية والتعاون الصيني العربي في مجال البيئة ومؤتمر الصداقة الصينية العربية ومؤتمر التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة وندوة التعاون الإعلامي الصيني العربي، وتعبيرا عن عزمهما على إثراء التعاون وتعزيز بناء المنتدى،

واعتقادا منهما بأن عالم اليوم يشهد متغيرات كبيرة حيث أصبح السعي إلى السلام والتنمية والتعاون هدفاً ينبغي تحقيقه، كما أدى تطور العولمة إلي زيادة اعتماد

وتشابك المصالح بين دول العالم للاستفادة من إيجابيات العولمة والتقليل من سلبياتها، وإن تزايد التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية أدى إلى الوعي بضرورة تعزيز التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي،

وتأكيدا على أن تعزيز الحوار والتعاون بين الجانبين والارتقاء بالمستوى العام للعلاقات الصينية العربية في ظل الأوضاع الجديدة أمر يتفق مع المصالح المشتركة للشعبين الصيني والعربي ويخدم السلام والتنمية في العالم،

وبناءً على ذلك، اتفق الجانبان على مواصلة الجهود لتعزيز الشراكة الجديدة القائمة على المساواة والثقة المتبادلة والتعاون الشامل، والموجهة نحو السلام والتنمية المستدامة، وتوصلا إلى توافق على ما يلي:

أولا: في المجال السياسي:

1- التأكيد مجددا على مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجانب الآخر والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي لتدعيم دمقرطة العلاقات الدولية وبناء عالم متناغم واحترام قرار كل دولة في طريقة حفظ أمنها الوطني وسلامتها الإقليمية، وبما لا يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من قواعد القانون الدولي المتعارف عليها.

2- تكثيف الزيارات والاتصالات المتبادلة بين قادة الجانبين وكبار المسؤولين بما يساهم في تعزيز التبادل والتواصل وتنمية أواصر الصداقة والثقة المتبادلة.

3- تدعيم وتشجيع التواصل بين البرلمانات والأحزاب والمنظمات الأهلية في كلا الجانبين بما يعزز الفهم المتبادل ويعمق الصداقة التقليدية.

4- مواصلة المشاورات السياسية بين وزارات الخارجية في كلا الجانبين، وكذلك المشاورات الجماعية في إطار المنتدى.

5- تعرب الدول العربية عن التعاطف والمواساة للصين التي تعرضت للخسائر

الفادحة في الأرواح والممتلكات من جراء الزلزال الذي ضرب محافظة وينشوان بمقاطعة سيتشوان في الصين، وتشيد بجهود الحكومة الصينية وشعبها الرامية إلى الإغاثة والإنقاذ وإعادة البناء. وتتقدم الصين حكومة وشعباً بخالص شكرها وترحيبها بما قدمته الدول العربية وشعوبها من مشاعر التعاطف والتضامن والمساعدات للصين. وتدعم الدول العربية الدورة الـ 29 للألعاب الاولمبية التي ستستضيفها بكين عام 2008 متمنية لها كل النجاح والتوفيق.

6- تأكيد الدول العربية مجددا أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين بأسرها وأن تايوان جزء لا يتجزأ من أراضي الصين، وتأكيد رفضها لانضمام ومشاركة سلطات تايوان تحت أي مسمى من المسميات أو بأي شكل من الأشكال في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمؤتمرات الدولية التي تقتصر عضويتها على الدول ذات السيادة وتأكيد دعمها لجهود الصين حكومة وشعبا في تدعيم التطور السلمي للعلاقات عبر مضيق تايوان.

7- التأكيد على دعم الصين للخيار الاستراتيجي للدول العربية لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط. وتدعم الصين مبادرة السلام العربية باعتبارها مرجعية هامة لإيجاد حل شامل لقضية الشرق الأوسط، وتدعو إسرائيل إلى التجاوب مع رغبة الدول العربية في تحقيق السلام وإجراء المفاوضات مع الدول العربية المعنية على أساس المبادرة من أجل إنهاء احتلال جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967. ودعم إقامة دولة فلسطين المستقلة على أساس مبادرة السلام العربية وحل قضية اللاجئين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واستعادة الحقوق العربية المشروعة وصولا إلى السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط. ودعوة المجتمع الدولي إلى العمل على رفع

الحصار عن فلسطين واتخاذ إجراءات فعالة لتحسين الوضع الإنساني في قطاع غزة ووقف الاستيطان وجميع الخطوات التي من شأنها تأجيج التوتر وبما يوفر ظروفا مواتية لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

8- التأكيد على دعم استعادة سوريا للجولان المحتل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى أساس النتائج التي خرج بها مؤتمر السلام في مدريد عام 1991 ومبادرة السلام العربية عام 2002 واستناداً إلى أسس عملية السلام.

9- التأكيد على التضامن الكامل مع لبنان وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي له، ويتقدم الجانبان بخالص التهنئة إلى حضرة صحاب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ومعالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس الوزراء وزير الخارجية ومعالي السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية وأصحاب المعالي أعضاء اللجنة الوزارية العربية الخاصة على نجاح جهودهم في مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في الدوحة وتوصلهم إلى حل توافقي استنادا إلى المبادرة العربية لحل الأزمة السياسية اللبنانية.

10- التأكيد على ضرورة الاحترام الكامل لاستقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي في تقرير مستقبله بنفسه، وإدانة جميع أشكال الإرهاب الذي يستهدف الشعب العراقي ومؤسساته، ودعم جهود الحكومة العراقية الرامية إلى استتباب الأمن وتفعيل عملية الوفاق الوطني وصولا إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتشجيع التعاون لإعادة إعمار العراق، والترحيب بدور الجامعة العربية والاجتماعات الموسعة لوزراء خارجية دول جوار العراق وغيره من أوجه التعاون الدولي الذي يساعد على إيجاد الآليات الضرورية لتجاوز الظروف التي يمر بها العراق في هذه المرحلة من تاريخه، وكذلك الأمل في أن يعمل العراق والدول المجاورة له على تلبية المتطلبات المتبادلة بينهما.

11- التأكيد على دعم كافة الجهود السلمية بما فيها مبادرة ومساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من خلال المفاوضات السلمية ووفقاً لقواعد القانون الدولي.

12- التأكيد على وحدة السودان وشعبه وسلامة أراضيه، ودعم جهود حكومة الوحدة الوطنية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل ودفع عملية السلام بين الشمال والجنوب إلى الأمام والترحيب بالتوقيع على اتفاقية وضع القوات الهجين في 2008/2/9، وجهود الحكومة السودانية لإنجاح العملية المختلطة، وكذلك التأكيد على تنفيذها في إقليم دارفور وفقا للقرار 1769 لمجلس الأمن للأمم المتحدة، ومواصلة دعم آلية التشاور الثلاثي بين هذه الأطراف كقناة رئيسية لتنفيذ العملية المختلطة، والدعوة إلى دفع عملية حفظ السلام والعملية السياسية في إقليم دارفور بصورة متوازية ودعوة فصائل المعارضة إلى الإسراع بالجلوس للتفاوض مع الحكومة السودانية للتوصل إلى اتفاق شامل للسلام في دارفور في أسرع وقت ممكن، وكذلك دعم جامعة الدول العربية لمواصلة دورها الفعال والمؤثر في هذا الصدد. وأدان الجانبان الصيني والعربي الهجوم الذي نفذته حركة العدل والمساواة على مدينة أم درمان.

13- التأكيد على أهمية مواصلة عملية السلام في الصومال من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة واحترام وحدة الصومال وسيادته ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والسلام في الصومال في أقرب وقت.

14- التأييد المتبادل بين الجانبين لصيانة السيادة والاستقلال والكرامة الوطنية للجانب الآخر واحترام ودعم جهود كل منهما لاختيار الطرق التنموية وفقا لخصائصه الوطنية وبإرادته المستقلة وتبادل الخبرات في مجالي ترشيد إدارة الحكم والتنمية.

15- تأكيد حرص الجانبين على تعزيز العلاقات الودية بين المجلس الوطني

لنواب الشعب الصيني والبرلمانـات العربية ومجالس الشورى والبرلمـان العربي الانتقـالي على أساس مقاصد ومبادئ المنتدى.

16- إجراء مشاورات سياسية في إطار المنتدى حول القضايا الإقليمية والدولية الهامة ذات الاهتمام المشترك وتوثيق التنسيق والتعاون بين الجانبين.

17- الدعوة إلى الحوار والتشاور وتشجيع معالجة القضايا الساخنة والخلافات بالوسائل السياسية والطرق السلمية.

18- دعم الحفاظ على النظام الدولي لمنع الانتشار النووي والدعوة إلى حل الملفات النووية في منطقة الشرق الأوسط سلميا من خلال المفاوضات الدبلوماسية بما يصون السلم والاستقرار في المنطقة ودعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ودعم الجهود العربية الإيجابية في هذا الإطار على أساس التشاور لتحقيق هذا الهدف في أقرب وقت. وضرورة احترام وحماية حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقا لمعاهدة منع انتشـار الأسلحة النوويـة ورفـض امتـلاك وتطـوير القدرات النووية لأغراض عسكرية على خلاف ما تنص عليه معاهدة منـع انتشار الأسلحة النووية.

19- إدانة الإرهاب بكافة أشكاله ورفض ربط الإرهاب بشعب أو دين بعينه وضرورة الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وغيره من قواعد القانون الدولي المتعارف عليها والتمسك بالدور الرئيسي والتنسيقي للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها ورفض المعايير المزدوجة عند مكافحـة الإرهـاب. ودعـم المقترح المقدم من خـادم الحرمين الشـريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي انعقد في الرياض عام 2005 بشأن إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب .والترحيب ودعم مبادرة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية

الأمم المتحدة لوضع مدونة سلوك لمكافحة الإرهاب تلتزم بها كافة الأطراف، ودعم حوار الأديان والثقافات والحضارات ومواصلة تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب على المستوى الثنائي وفي إطار الأمم المتحدة وغيرها من الأطر متعددة الأطراف. وفي هذا الصدد يدعم الجانبان عقد هذا المؤتمر الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من المنظمات الدولية للبحث عن تعريف الإرهاب وسبل الوقاية منه ومكافحته. ويدعوان الأطراف المعنية إلى إكمال المفاوضات لمعاهدة شاملة لمكافحة الإرهاب.

20- الاتفاق على تعزيز الحوار والتعاون في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من أجل تدعيم مبدأ التعددية وصيانة مصداقية الأمم المتحدة ودورها الريادي في الشؤون الدولية، ودعم إجراء إصلاحات ضرورية ومناسبة للأمم المتحدة بما يعزز فعاليتها في تأدية الرسالة المنوطة بها وفقا للميثاق ويرفع قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة، ودعم الدور الرئيسي لمجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين وضرورة إعطاء الأولوية لزيادة تمثيل الدول النامية في إصلاح مجلس الأمن والتوصل إلى توافق بشأن إصلاح المجلس على أساس المناقشات الوافية والمشاورات الديمقراطية بين الدول الأعضاء.

21- الدعوة إلى تغليب لغة الحوار والدبلوماسية كأسلوب للتفاهم بين الدول، وحل الخلافات فيما بينها من اجل تسوية المسائل التي تعيق تحسين العلاقات بين الدول، رفض تغليب التشريعات الوطنية على قواعد القانون الدولي بهدف المساس بسيادة ومصالح الدول الأخرى.

ثانيا: في مجال تدعيم التنمية:

22- العمل على تسهيل التجارة بين الجانبين وتوسيع حجمها وتحسين هياكلها وتنظيم نظامها ورفع مستواها سعيا إلى تحقيق تطور شامل ومنظم ومتوازن للتجارة

بين الجانبين

23- توسيع الاستثمارات المتبادلة وتشجيع شركات الجانبين على تعزيز التعاون الاستثماري في مجالات أوسع والقيام بنقل التكنولوجيا.

24- تعزيز التعاون في قطاع البنية التحتية لتحقيق الاستفادة من المزايا المتوفرة لدى الجانبين في رؤوس الأموال والتكنولوجيا والهندسة وبحث إمكانية تنفيذ المشروعات المعنية بتطوير البنية التحتية وتحسين معيشة الشعب وبناء القدرات المتعلقة بالتنمية الذاتية.

25- دفع التعاون في المجال المالي وتشجيع المؤسسات المالية في الجانبين على تعزيز التعاون بغية تقديم الدعم والتسهيلات المالية لحركة الاستثمار والمقاولات الهندسية والتجارة بين الجانبين، التشجيع على إجراء التعاون المصرفي على أساس المنفعة المتبادلة وفي حدود القوانين واللوائح المطبقة في الجانبين.

26- تعزيز التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية لتحقيق الاستفادة المتبادلة.

27- التنسيق والدعم المتبادل بين الجانبين في المحافل والمؤسسات الاقتصادية والتجارية الدولية والعمل على إنشاء نظام تجاري دولي متعدد الأطراف منفتح ومنصف ومنظم لحماية المصالح المشتركة للدول النامية.

28- أهمية تسريع المفاوضات حول إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية للتوصل إلى اتفاق في أقرب وقت.

29- دعم إقامة مشروعات الاستثمارات المتبادلة في قطاع النفط والغاز الطبيعي على أساس المنفعة المتبادلة، وتعزيز وتوسيع التعاون القائم وفي مقدمته التعاون في التنقيب والاستخراج والنقل والتكرير والصناعة البتروكيماوية للنفط والغاز الطبيعي، وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا في مجال الطاقة والمحافظة على البيئة في مشروعات الطاقة وذلك عن طريق تبادل الزيارات وإقامة الندوات المشتركة

والدورات التدريبية والمشاركة في النشاطات ذات الصلة التي ينظمها الجانب الآخر.

30- تعزيز التعاون والحوار حول حماية البيئة ومكافحة التصحر والحفاظ على التشاور والتعاون الوثيقين في الشؤون البيئية الدولية ودعم التعاون المتبادل المنافع بين الجانبين حول حماية البيئة والتنمية المستدامة.

31- تطوير التعاون والتبادل العلمي والتكنولوجي عبر التواصل المكثف، بحيث يشمل هذا التعاون البحوث المشتركة ونقل التكنولوجيا في مجالات تحلية مياه البحر وحماية البيئة والزراعة العالية الكفاءة والطاقات النظيفة والجديدة والمتجددة.

32- إدراكاً للتحديات الخطيرة التي تواجه البشرية في قضية البيئة والتنمية المستدامة، يحرص الجانبان على تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي لمواجهة التحديات بموقف منفتح وعملي، ويدعمان دور الأمم المتحدة الهام في تحقيق التنمية المستدامة في العالم والعمل على تقديم مساهمة إيجابية في تدعيم قضية حماية البيئة والتنمية المستدامة في العالم.

33- التأكيد على اهتمام الجانبين البالغ بالتغير المناخي واستعدادهما للعمل مع المجتمع الدولي على تقديم مساهمة إيجابية لمواجهته، والتأكيد على ضرورة الالتزام، عند إقرار ترتيبات دولية لمواجهة التغير المناخي، بالمبادئ والأحكام الواردة في "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالتغير المناخي" وفي مقدمتها "مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة" كأساس، والتأكيد على استعدادهما لتعزيز التعاون في مواجهة التغير المناخي عن طريق تبادل التقنيات ورفع كفاءة استخدام الطاقة وتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة.

ثالثا: في مجال تعزيز التواصل الثقافي والإنساني وحوار الحضارات:

34- تشجيع التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي والتبادل الأكاديمي بين مراكز البحوث والجامعات والمؤسسات التعليمية. بما في ذلك تعليم اللغة الصينية

واللغة العربية لدى الجانبين.

35- تشجيع ودعم تنفيذ مشروعات التبادل بين المؤسسات الثقافية الصينية والعربية على المستويين الحكومي والأهلي، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحفاظ على التراث الثقافي وتوثيق ونشر الإبداعات الثقافية، مع أهمية العمل على الاستفادة من البعد الثقافي لتحقيق التنمية المشتركة.

36- العمل على إنشاء آلية مهرجانات الفنون التي تقام بالتناوب وبانتظام لدى الجانبين.

37- تشجيع فتح مراكز ثقافية عربية في الصين ومراكز ثقافية صينية في الدول العربية وتقديم التسهيلات المتبادلة اللازمة في هذا الصدد.

38- تهيئة الظروف لتشجيع التعاون السياحي الصيني العربي، والعمل على إدراج الدول العربية بالتوالي في لائحة المقاصد السياحية للمواطنين الصينيين.

39- تعزيز التبادل والحوار بين الحضارات المختلفة لدعم التفاهم والتفاعل والاحترام المتبادل للخصوصيات الثقافية للشعوب والتعامل بروح المساواة والاحترام المتبادل والتسامح لتحقيق التكامل والاستفادة المتبادلة.

40- تأكيد حرص الجانبين على المشاركة في المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة لتعزيز التحالف بين الحضارات والثقافات والأديان لمواجهة كافة مظاهر التجاذب والتحريض على العنف وعدم اتخاذ حرية الرأي والتعبير ذريعة للإساءة والتشويه للديانات ومعتقدات الشعوب ومقدساتها ورموزها.

رابعا: في مجال تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين المؤسسات الإعلامية الصينية والعربية:

41- تكثيف تعاون الجانبين في مجالي الإعلام والنشر بغية تعزيز التعارف والصداقة بين الشعب الصيني والشعوب العربية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة

المرئية والمقروءة والمسموعة.

خامسا: في مجال تطوير منتدى التعاون الصيني العربي:

42- تعزيز التنسيق والتعاون لتحقيق ما حدده بيان المنتدى والبرنامج التنفيذي من المبادئ والأهداف بما يعود على شعوب الجانبين بالمزيد من المنافع المشتركة الملموسة.

43- تكريس روح الإبداع لإثراء التعاون الصيني العربي واستكمال آليات المنتدى وإيجاد أنماط جديدة لتطوير عمل المنتدى بما يتواءم مع ظروف الجانبين وخصائص العلاقات الصينية العربية الثنائية.

44- دعم إقامة الاتصالات بين المنتدى وآليات التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف الأخرى التي يشارك فيها كل من الجانبين، بما يوسع نطاق التعاون المشترك.

45- توجيه الشكر والتقدير لمملكة البحرين لاستضافتها الكريمة للدورة الثالثة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي، والترحيب بعقد الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري للمنتدى في الصين عام 2010 وعقد الدورة القادمة لاجتماع كبار المسؤولين للمنتدى في الصين عام 2009.

(4) الوثائق للدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

الإعلان المشترك حول إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين والدول العربية في إطار منتدى التعاون الصيني العربي

(تيانجين، يومي 13-14 عام 2010)

عقد اجتماع الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي يومي 13 و14 مايو/أيار 2010 في مدينة تيانجين بجمهورية الصين الشعبية.

وبعد أن استعرضنا نحن المجتمعون مسيرة تطور العلاقات الصينية العربية على مدى أكثر من نصف قرن، وخاصة النتائج التي تحققت في إطار منتدى التعاون الصيني العربي منذ إنشائه قبل 6 سنوات في جو من روح الحوار والتعاون والسلام والتنمية، وإذ نسجل ارتياحنا للنتائج المثمرة التي حققها التعاون بين الصين والدول العربية، ونؤكد تصميمنا على مواصلة تعظيم دور منتدى التعاون الصيني العربي.

نؤكد أن الصداقة التقليدية العميقة والإرادة المشتركة في تعزيز العلاقات الصينية العربية تشكلان أسسا متينة للتعاون بين الجانبين، وأن دفع التعاون الصيني العربي إلى مستوى أعلى من التقدم يحتل أهمية كبرى ويدعونا الى العمل سويا لتعزيز التضامن والتعاون بين الدول النامية والحفاظ على السلام والأمن في العالم.

كما نلاحظ أن الأوضاع الدولية تشهد حاليا متغيرات كبرى، بحيث أصبح السعي إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة والتعاون على قدم المساواة ما بين الدول والشعوب كافة هو أحد متطلبات العصر، وأن التوجه نحو العولمة الاقتصادية وتعددية الأقطاب في العالم أصبح أمرا لا رجعة عنه، ويتعزز الاعتماد المتبادل بين الدول، وأن التعاون

الدولي هو طريق هام وفعال لمواجهة التهديدات والتحديات الجديدة.

لذلك ندعو جميع دول العالم الى تكريس مفاهيم السلام والتنمية والعدالة والديمقراطية والتعاون المشترك والتسامح، والعمل سويا على مواجهة مختلف التحديات الدولية، وبناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك وفقا للمبادئ الخمسة للتعايش السلمي والمبادئ الأخرى المعترف بها دولياً والرغبة في ترقية الحوار والتعاون من القواعد والأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية المتوازنة والمنصفة.

كما ندعوها أيضا إلى تضافر الجهود لتعزيز التعاون الأمني الدولي وتسوية النزاعات الدولية والإقليمية سلميا من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، ونؤكد رفضنا لظاهرة الإرهاب والتطرف وللنزعات الانفصالية بكافة أشكالها، كما نرفض ربط الإرهاب بشعب أو دين بعينه.

وندعو كذلك إلى تعزيز التعاون جنوب - جنوب وتكثيف الحوار بين الجنوب والشمال والعمل على دفع العولمة الاقتصادية في اتجاه تسريع وتيرة التنمية المتوازنة والمنافع المتبادلة والنجاح المأمول، وتعزيز تمثيل الدول النامية في النظام المالي العالمي لتهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية المستدامة للدول النامية.

ندعو إلى احترام حق الدول في اختيار الطرق التنموية بإرادتها المستقلة، وتكريس روح الانفتاح والتسامح وتعزيز الحوار والتبادل بين الحضارات لتحقيق التنمية المشتركة بين الحضارات.

بناءً على ذلك، نعلن عن إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين والدول العربية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة في إطار منتدى التعاون الصيني العربي؛ وفي هذا السياق، سنعمل على تعزيز الزيارات المتبادلة على مختلف المستويات وإجراء الحوار الاستراتيجي والتشاور لحماية مصالح الدول النامية؛

ومواصلة تبادل الدعم في القضايا المتعلقة بالمصالح الحيوية والرئيسية لكلا الجانبين؛ وسنسعى لتعزيز التعاون في مختلف المجالات وتبادل الخبرات في مجال تعزيز الحكم الرشيد وتحقيق التنمية ، وتوظيف مزايا التكامل الاقتصادي لدفع التعاون المتبادل المنفعة والتنمية المشتركة بين الجانبين؛ ودعم الحوار بين الحضارات والسعي إلى الاحترام المتبادل والانسجام بين مختلف الأعراق والأديان والمعتقدات والثقافات؛ وتعزيز منتدى التعاون الصيني العربي والتفعيل الكامل لدور آليات المنتدى وتوسيع مجالات التعاون حسب تطورات الأوضاع وما تقتضيه المصالح المشتركة.

نرى أن إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين والدول العربية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة تمثل الإرادة المشتركة للجانبين وتتفق مع مصالحهما، وتسهم في تعزيز التضامن والتعاون بين الدول النامية وتخدم أيضا إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومنصف، وتدعم السلام والتنمية في العالم.

البيان الختامي الصادر عن الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

(تيانجين، يوم 14 مايو عام 2010)

عقدت الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي (المشار إليه فيما بعد بـ"المنتدى") في مدينة تيانجين بجمهورية الصين الشعبية يومي 13 و14 مايو/ أيار 2010 بمشاركة وزراء خارجية كل من جمهورية الصين الشعبية والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أو الممثلين عنهم والأمين العام لجامعة الدول العربية (المشار إليهم فيما بعد بـ"الجانبين")،

وإذ يعرب المجتمعون عن ارتياحهم لما حققه المنتدى منذ الدورة الثالثة للاجتماع الوزاري من نتائج مثمرة في مسيرة بناء الشراكة الجديدة الهادفة الى تحقيق السلام والتنمية المستدامة، وبعد استعراضهم للآليات والفعاليات الهامة التي عقدت في إطار المنتدى في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والاستثمار والطاقة والتعليم العالي والبحث العلمي والإعلام والثقافة وحوار الحضارات، يؤكدون على عزمهم على إثراء مجالات التعاون بين الجانبين وتعزيز بناء أسس المنتدى وهياكله،

ويؤكدون على أهمية تعزيز الحوار والتعاون بين الجانبين والارتقاء بمستوى العلاقات الصينية العربية في كافة المجالات آخذين في الاعتبار الأوضاع الجديدة وما يتطلبه ذلك من توافق مع المصالح المشتركة للشعبين الصيني والعربي وبما يخدم السلام والتنمية في العالم، ويعلن الجانبان بصورة رسمية إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة في إطار المنتدى.

وقد خلصت المناقشات الى التوافق على ما يلي:

أولا: في المجال السياسي:

1- التأكيد مجددا على مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكليهما والسعي نحو تحقيق المساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، واحترام ودعم حق جميع الدول في اختيار الطرق التنموية بإرادتها المستقلة ووفقا للخصوصيات الوطنية.

2- تكثيف الزيارات والاتصالات المتبادلة بين قادة الجانبين وبين المسؤولين على مختلف المستويات، وتبادل الخبرات في مجال الحكم الرشيد والتنمية، وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين البرلمانات والأحزاب والمنظمات الأهلية في كلا الجانبين. ومواصلة المشاورات السياسية على المستوى الثنائي وكذلك على المستوى الجماعي في إطار المنتدى حول القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، بما يسهم في تعزيز التعاون والتواصل وتعميق أواصر الصداقة والثقة المتبادلة.

3- تأكيد الدول العربية على دعمها لسيادة الصين ووحدة أراضيها، وعلى التزامها الثابت بسياسة الصين الواحدة ومعارضة "استقلال تايوان" بكافة أشكاله وعدم إقامة أي علاقات رسمية أو اتصال رسمي مع تايوان، وتدعيم التطور السلمي للعلاقات عبر مضيق تايوان، وقضية إعادة التوحيد السلمي للصين. ورفض قيام قوى التطرف الديني والقوى الانفصالية القومية والقوى الإرهابية بالنشاطات الانفصالية والمعادية للصين.

4- تأكيد الصين دعمها للخيار الاستراتيجي للدول العربية لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط. ودعوتها إلى استئناف مفاوضات السلام على كافة المسارات في أسرع وقت ممكن، كما يدعم الجانبان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على

أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وذلك في إطار حل الدولتين الذي يوافق عليه المجتمع الدولي، واستعادة الحقوق العربية المشروعة وإنهاء احتلال إسرائيل لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية وتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط. كما تدعو إسرائيل إلى التجاوب مع رغبة الدول العربية في تحقيق السلام وإجراء المفاوضات مع الدول العربية المعنية على أساس مبادرة السلام العربية، والى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى مواصلة الدعم السياسي والاقتصادي لفلسطين وتحسين الأوضاع الإنسانية الفلسطينية، ورفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة وفتح المعابر ودفع عملية إعادة إعمار قطاع غزة، وتطالب إسرائيل بوقف عملية الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية. وبحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما تطالب إسرائيل بوقف جميع الخطوات التي من شأنها زيادة حدة التوتر، بما يصون الاستقرار في المنطقة ويوفر ظروفا مواتية لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

الإعراب عن التقدير لمساهمات الصين في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في منطقة الشرق الأوسط، ولدعمها للجهود الإيجابية التي بذلتها جمهورية مصر العربية والدول العربية من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية.

تدعم الصين استعادة سورية للجولان المحتل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتدعو إلى استكمال تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 425 ورقم 1701 بشأن الانسحاب مما تبقى من الأراضي المحتلة في جنوب لبنان.

5- التأكيد على احترام استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي في تقرير مستقبله بنفسه، وإدانة جميع أشكال الإرهاب الذي يستهدف الشعب العراقي ومؤسساته وبناه التحتية ويهدد

استقراره ونظامه السياسي، ودعم جهود الحكومة العراقية الرامية إلى استتباب الأمن والوقوف بحزم في وجه العمليات الإرهابية ومحاولات ضرب الاستقرار وتخريب العملية السياسية. والتأكيد على ضرورة تفعيل عملية الوفاق الوطني وإعادة الإعمار الاقتصادي. والترحيب بالانتخابات البرلمانية التي جرت في العراق في مارس/ آذار 2010، وبالدور الإيجابي الذي لعبه المجتمع الدولي في دعم ومساعدة العراق والشعب العراقي.

6- التأكيد على دعم كافة الجهود السلمية بما فيها مبادرة ومساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من خلال المفاوضات السلمية ووفقا لقواعد القانون الدولي.

7- التأكيد على دعم سيادة السودان، وأمنه وسلامة ووحدة أراضيه واستقراره، وضرورة التوظيف الكامل لدور الآلية الثلاثية المشتركة بين السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كقناة أساسية للتشاور، ودعم نشر بعثة يوناميد بدارفور، وحفظ وتثبيت الأمن والاستقرار ودفع جهود السلام والعملية السياسية في دارفور والترحيب بالاتفاق الإطاري الموقع في الدوحة بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة بتاريخ 2010/2/23 والاتفاق الإطاري واتفاق وقف اطلاق النار بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة بتاريخ2010/3/18 برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ومبادرته الكريمة بإنشاء بنك تنمية دارفور برأسمال قدره مليارين دولار، بالجهود التي تبذلها دولة قطر والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية مصر العربية وغيرها من الأطراف المعنية بحل مشكلة دارفور، في إطار اللجنة العربية الإفريقية المشتركة، والاشادة بدور الصين في تحقيق الامن والاستقرار والتنمية في السودان، والتأكيد كذلك على دعم جهود الحكومة السودانية المنتخبة في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل ودفع عملية

السلام بين الشمال والجنوب إلى الأمام. وكذلك الترحيب بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في السودان في ابريل عام 2010، والترحيب ايضا بمبادرة مملكة البحرين لعقد مؤتمر لتنمية جنوب السودان الذي تنظمه جامعة الدول العربية ويأمل الجانب العربي في مشاركة الصين في هذا المؤتمر.

8- التأكيد على أهمية مواصلة عملية السلام في الصومال من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة واحترام وحدة الصومال وسيادتها، ودعوة المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه للحكومة الصومالية ولجهود المصالحة الوطنية في الصومال من أجل تحقيق السلام والاستقرار، والقضاء على ظاهرة القرصنة البحرية في المنطقة، وتعزيز التنسيق بين الجانبين الصيني والعربي في المحافل الاقليمية والدولية فيما يخص المسألة الصومالية وتشجيع ورعاية جهود المصالحة ودفعها لتحقيق أهدافها حتى يعم هذا البلد السلام والاستقرار، والمساهمة في جهود إعادة الإعمار.

9- الدعوة إلى الحوار والتشاور وتشجيع معالجة القضايا الساخنة والخلافات بالوسائل السياسية والطرق السلمية.

10- دعم الحفاظ على النظام الدولي لمنع الانتشار النووي والدعوة إلى تسوية الملفات النووية من خلال المفاوضات الدبلوماسية بما يصون السلم والاستقرار في العالم، ومطالبة دول منطقة الشرق الأوسط كافة، وبلا استثناء، بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار النووي، وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، ودعم الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف في أقرب وقت. والاعتراف بحق جميع الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية شريطة الالتزام الكامل بالواجبات والتعهدات الدولية المعنية.

11- إدانة الإرهاب بكافة أشكاله ورفض ربط الإرهاب بشعب أو دين بعينه. وضرورة الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وغيره من قواعد القانون الدولي والعلاقات

الدولية المعترف بها والتمسك بالدور الرئيسي والتنسيقي للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها ورفض ازدواجية المعايير، ومواصلة تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب على المستوى الثنائي وفي إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، ودعوة الأطراف المعنية لإكمال المفاوضات حول معاهدة شاملة لمكافحة الإرهاب في أسرع وقت ممكن.

12- الاتفاق على تعزيز الحوار والتعاون في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من أجل تدعيم مبادئ التعددية وصيانة مصداقية الأمم المتحدة ودورها الريادي في الشؤون الدولية، ودعم إجراء إصلاحات ضرورية ومناسبة للأمم المتحدة بما يعزز مصداقيتها وفعاليتها ويرفع قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات المختلفة ويمكنها من القيام بالدور المنوط بها بموجب الميثاق بصورة أفضل. ودعم المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وضرورة إعطاء الأولوية لزيادة تمثيل الدول النامية الغفيرة بما فيها الدول العربية في عضويته في إطار عملية إصلاح مجلس الأمن، وإيجاد "حزمة" من الحلول للقضايا المختلفة من خلال المناقشات الوافية والديمقراطية وصولا إلى توافق الآراء. ويرفض الجانبان في هذا الصدد محاولة أي دولة لدفع مشروعات الإصلاح قسرا.

13- الدعوة إلى إصلاح هياكل الإدارة الاقتصادية والمالية الدولية بشكل يعكس التغيرات التي طرأت على معادلة الاقتصاد العالمي ويتعامل مع التحديات العالمية على الصعيد الاقتصادي والمالي بصورة أفضل. وضرورة تركيز الإصلاح على زيادة صوت وتمثيل دول الأسواق الناشئة والدول النامية بما فيها الصين والدول العربية في عضويتها، ومواصلة العمل على تعزيز التنسيق حول السياسات الاقتصادية والمالية الكلية، ودفع عملية إصلاح النظام المالي الدولي واستكمال آلية الإدارة الاقتصادية العالمية ومعارضة نزعة الحمائية بكافة أشكالها وإعطاء مزيد من الاهتمام لقضية

التنمية، بما يسهم في تحقيق الانتعاش الشامل للاقتصاد العالمي.

14- الدعوة إلى تضافر جهود المجتمع الدولي لمواجهة التحدي الخطير الذي يمثله التغير المناخي، والتأكيد على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرتوكول كيوتو تمثلان القناة الرئيسية للمفاوضات الدولية والتعاون الدولي في هذا المجال، والتأكيد مجددا على الالتزام بالأهداف والمبادئ الواردة في "الاتفاقية" و"البرتوكول"، وعلى دعم مجموعتي العمل الخاصتين اللتين تم تشكيلهما بموجب "الاتفاقية" و"البرتوكول" لمواصلة دفع عملية المفاوضات حول "خارطة بالي" على أساس النتائج التي حققها مؤتمر كوبنهاغن بحيث يتم التوصل إلى ترتيبات إضافية في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في برتوكول كيوتو في عام 2010 بهدف تنفيذ "الاتفاقية" و"البرتوكول" بصورة شاملة وفعالة ومستمرة. والتأكيد على أهمية مواصلة الاتصالات والتنسيق بين الجانبين في المفاوضات المعنية، والتمسك بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة بما يحمي المصالح المشتركة للدول النامية.

15- تعزيز الحوار بين الحضارات والتفاهم بين الشعوب واحترام خصوصياتها الثقافية والتعامل معها بروح المساواة والاحترام المتبادل والتسامح لتحقيق التكامل والاستفادة المتبادلة. والتأكيد على المشاركة الفعالة في المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان. وتأييدهما في هذا الصدد لمبادرة خادم الحرمين الشريفين ملك المملكة العربية السعودية الخاصة بالحوار بين أتباع الأديان والحضارات لما لها من أهمية في مد جسر التواصل بين أتباع الأديان والحضارات، وكذلك الحد من انتشار العصبية وتعزيز التسامح والحوار بين أتباع الأديان والحضارات.

ثانيا: في المجال الاقتصادي والتجاري والتنموي:

16- العمل على توسيع حجم التجارة بين الجانبين وتنظيمها ورفع مستواها، والعمل على فض المنازعات التجارية بين الجانبين بما في ذلك قضايا الإغراق التي تُرفع ضد منتجات الجانبين وفقا لقواعد القانون الدولي ذات الصلة.

17- العمل على توسيع مجالات التعاون الاستثماري، وتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الشركات في الجانبين على الاستثمار، والاستفادة المتبادلة من المزايا المتوفرة لدى الجانبين في مجالات التكنولوجيا والكفاءات ورؤوس الأموال والأسواق، والتأكيد على ضمان حقوق ومصالح المستثمرين وفق للاتفاقيات والقوانين الجاري العمل بها في الجانبين.

18- العمل على دفع تطوير وتنمية استخدام الطاقات النظيفة والجديدة والمتجددة مثل الطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها، وتهيئة الظروف المواتية لإقامة التعاون بين الشركات في الجانبين.

19- زيادة التعاون في مجال النفط والغاز الطبيعي بهدف تحقيق مصالح مشتركة تتمثل في توفير مصادر الطاقة الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين من جهة، وتوفير أسواق مستقرة للنفط والغاز الطبيعي للدول العربية من جهة أخرى.

20- تعزيز التعاون في قطاع البنية التحتية، وتنظيم ودعم التعاون بين الجانبين في مجال العمالة، وضمان الحقوق والمصالح المشروعة لها وفقاً للقوانين الجاري العمل بها في الجانبين.

21- تعزيز التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية وزيادة حجم التدريب وتطوير أساليبه وتوسيع مجالاته.

22- مواصلة دفع عملية المفاوضات حول إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بروح المنفعة المتبادلة والتنازل المتبادل

سعيا إلى التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت.

23- مواصلة تعزيز التبادل والتعاون بين الجمارك في الجانبين، وإن الصين على استعداد للتعاون الفني مع الجامعة العربية في مجال إحصاءات التجارة الخارجية للسلع.

24- تشجيع التعاون المالي بين الجانبين على أساس المنفعة المتبادلة وفقا القوانين واللوائح المطبقة في الجانبين، وتشجيع المؤسسات المالية من الجانبين على تقديم الدعم والتسهيلات المالية لحركة الاستثمار والمقاولات والتجارة.

25- تدعيم التعاون والتبادل العلمي والتكنولوجي بين الجانبين في المجالات ذات الاهتمام المشترك وبأشكال مختلفة.

26- تعزيز التعاون والحوار بشأن حماية البيئة ومكافحة التصحر لمواجهة التحديات الخطيرة التي تواجه البشرية في هذا المجال، ودعم دور الأمم المتحدة الهام في قضايا حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في العالم.

27- ترحيب الدول العربية باستضافة الصين لفعاليات معرض شنغهاي الدولي لعام 2010، والإعراب عن الأمل في أن تسهم هذه الفعالية الهامة في تعزيز الصداقة والتواصل بين الشعب الصيني ومختلف شعوب العالم بما فيها الشعوب العربية.

ثالثا: في مجال تعزيز التواصل الثقافي والإنساني وحوار الحضارات:

28- تشجيع التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي والتبادل الأكاديمي بين مراكز البحوث والجامعات والمؤسسات التعليمية، بما في ذلك تعليم اللغة الصينية واللغة العربية لدى الجانبين.

29- تشجيع ودعم تنفيذ مشروعات التبادل على المستويين الحكومي والأهلي بين المؤسسات الثقافية الصينية والعربية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحفاظ على التراث الثقافي وتوثيق ونشر الإبداعات الثقافية، مع أهمية العمل على

الاستفادة من البعد الثقافي لتحقيق التنمية المشتركة.

30- مواصلة العمل على استكمال آلية مهرجان الفنون التي تقام بالتناوب وبانتظام لدى الجانبين.

31- تشجيع فتح مراكز ثقافية عربية في الصين ومراكز ثقافية صينية في الدول العربية وتقديم التسهيلات المتبادلة اللازمة في هذا الصدد، وبحث إمكانية تنظيم سنة ثقافية للعالم العربي في الصين، وسنة ثقافية للصين في العالم العربي.

32- دعم التواصل والتعاون بين جمعيات الصداقة ومنظمات المجتمع المدني العربية والصينية في كافة المجالات من أجل تعزيز التفاهم والصداقة بين شعوب الجانبين.

33- الترحيب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لمبادرة سيادة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي الداعية إلى إعلان سنة 2010 سنة دولية للشباب، ودعوة الصين والدول العربية إلى المشاركة الفاعلة في المؤتمر العالمي للشباب الذي سيعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، وإلى المساهمة في الاحتفال بالسنة الدولية للشباب من خلال تنظيم أنشطة وطنية وإقليمية.

34- توثيق تعاون الجانبين في مجال الإعلام والنشر، والحرص على استخدام وسائل الإعلام المختلفة (المسموع والمقروء والمرئي) لتعزيز التعارف والصداقة بين شعوب الجانبين.

رابعا: في مجال تطوير منتدى التعاون الصيني العربي:

35- تعزيز التنسيق والتعاون لتحقيق ما حدده بيان المنتدى والبرنامج التنفيذي من المبادئ والأهداف بما يعود على شعوب الجانبين بالمزيد من المنافع المشتركة الملموسة.

36- تكريس روح الإبداع لإثراء التعاون الصيني العربي واستكمال آليات

المنتدى وإيجاد أنماط لتطوير عمل المنتدى بما يتواءم مع ظروف الجانبين وخصائص العلاقات الصينية العربية الثنائية.

37- دعم إقامة الاتصالات بين المنتدى وآليات التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف الأخرى التي يشارك فيها كل من الجانبين، بما يوسع نطاق التعاون المشترك.

38- توجيه الشكر والتقدير لجمهورية الصين الشعبية لاستضافتها الكريمة للدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي، والترحيب بعقد الدورة الخامسة للاجتماع الوزاري للمنتدى في تونس عام 2012 وعقد الدورة الثامنة لاجتماع كبار المسؤولين للمنتدى في احدى الدول العربية أو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في عام 2011.

(5) الوثائق للدورة الخامسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

بيان الدورة الخامسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني

(تونس، يوم 31 مايو عام 2012)

عُقدت الدورة الخامسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني (المشار إليهما فيها بعد بـ"المنتدى") في الجمهورية التونسية يوم 31 مايو 2012 بمشاركة وزراء خارجية جمهورية الصين الشعبية والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية (المشار إليهما فيما بعد بـ"الجانبين").

وتحت شعار "تعميق التعاون الاستراتيجي ودعم التنمية المشتركة"، استعرض الجانبان بارتياح ما تم تحقيقه منذ الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري للمنتدى (تيانجين – جمهورية الصين الشعبية، مايو 2010) من نتائج مثمرة في بناء علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة، وأكدا أن تطوير علاقات الصداقة بين الدول العربية والصين خيار استراتيجي للجانبين لا يتزعزع مهما كانت تطورات الأوضاع الدولية والإقليمية، وقررا تركيز الجهود على تعميق الثقة المتبادلة والطويلة المدى بين الجانبين في العقد الثاني من القرن الـ21، وتطوير التعاون العملي القائم على أساس التنمية المشتركة، وضمان تناقل الصداقة العربية الصينية التقليدية جيلا بعد جيل وإرساء أساس متين للتطور المستمر والمستدام للعلاقات بين الدول العربية والصين.

قدر الجانبان تقديرا عاليا الدور الريادي والهام الذي يلعبه منتدى التعاون العربي الصيني على مدى 8 سنوات مضت على تأسيسه في تدعيم العلاقات العربية الصينية،

مؤكدين على سعيهما إلى مواصلة البناء المؤسسي للمنتدى وتعزيز التعاون في المجالات كافة في إطار المنتدى بما يعزز ويعمق علاقات التعاون الاستراتيجي بين الدول العربية والصين.

وبعد مشاورات معمقة، توصل الجانبان إلى توافق حول ما يلي:

أولاً: في المجال السياسي:

1- نظرا لما يشهده الوضع الدولي الحالي من تغيرات عميقة ومعقدة غير مسبوقة، والتغيرات الواضحة في ميزان القوى الدولي، والدور المتزايد للدول النامية في الشؤون الدولية، وتأكيدا على أهمية السلام والتنمية والتعاون، يدعو الجانبان إلى ضرورة بذل الجهود لجعل النظام الدولي أكثر عدلاً وإنصافاً، ويؤكدان مجدداً على مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجانب الآخر، والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، واحترام ودعم حق جميع الدول في اختيار الطرق التنموية بإرادتها المستقلة حسب ظروفها وقدراتها الوطنية.

2- مواصلة التشاور والتعاون في إطار المنتدى حول القضايا الدولية والإقليمية الهامة، وتكثيف الزيارات والاتصالات المتبادلة بين القادة وكبار المسؤولين للجانبين، وتبادل الخبرات في مجالي الحكم الرشيد والتنمية، ومواصلة المشاورات السياسية بين وزارات الخارجية في كلا الجانبين والمشاورات الجماعية العربية الصينية في إطار المنتدى، وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين البرلمانات والأحزاب والمنظمات الأهلية لدى الجانبين.

3- تؤكد الدول العربية على دعمها لسيادة الصين ووحدة أراضيها ومواصلة الالتزام الثابت بسياسة الصين الواحدة ومعارضة "استقلال تايوان" بكافة أشكاله، وعدم إقامة أي علاقة رسمية مع تايوان أو القيام بأي تواصل رسمي معها، ودعم

التطور السلمي للعلاقات عبر مضيق تايوان وقضية إعادة التوحيد السلمي للصين، واعتبار المسائل المتعلقة بمنطقة التبت شأناً صينياً داخلياً، ودعم المواقف المبدئية وسياسات الحكومة الصينية في هذا الشأن، ورفض قيام قوى التطرف الديني والقوى الانفصالية القومية والقوى الإرهابية بالنشاطات الانفصالية والمعادية للصين.

4- تؤكد الصين مجدداً على دعمها للخيار الاستراتيجي للدول العربية لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ "الأرض مقابل السلام" و"مبادرة السلام العربية" و"خارطة الطريق" للسلام في الشرق الأوسط، وتدعو إلى استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط في أسرع وقت ممكن. ويدعو الجانبان إسرائيل إلى التجاوب مع رغبة الدول العربية في تحقيق السلام والتفاوض مع الدول العربية المعنية على أساس مبادرة السلام العربية، والى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويدعم الجانبان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية في إطار "حل الدولتين" المتفق عليه دوليا وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة المعنية ومبادرة السلام العربية واستعادة الحقوق الوطنية العربية المشروعة وإنهاء احتلال إسرائيل لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية.

ويدعو الجانبان المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم السياسي والاقتصادي لفلسطين، لتحسين الأوضاع الإنسانية الفلسطينية، ويطالبان برفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة بما في ذلك فتح المعابر والسماح بإيصال المعونات الطبية والأغذية ومواد البناء اللازمة لإعادة الإعمار وتقديم المساعدات الإنسانية وتوزيعها بشكل سلس في كافة المناطق المحاصرة، ويطالبان إسرائيل بوقف الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة باعتباره غير قانوني وغير شرعي بما في ذلك القدس الشرقية والتأكيد على

عدم شرعية الإجراءات أحادية الجانب التي اتخذتها وتتخذها إسرائيل والتي من شأنها تغيير الوضع القائم في القدس الشرقية المحتلة، بالإضافة إلى حل قضايا اللاجئين والموارد المائية وغيرها على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة عبر المفاوضات السلمية.

يقدر الجانبان المبادرات والمساعي التي يبذلها كل من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر وجلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية وجلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية من أجل القدس.

ويؤكد الجانبان مجدداً على دعمهما حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ويرحبان في هذا الصدد بانضمام فلسطين كعضو كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ويؤكدان على أهمية الحفاظ على الموروث الشعبي والثقافي والحضاري للشعب الفلسطيني. ويعرب الجانب العربي عن تقديره للجهد الذي بذلته الصين في هذا الصدد، وكذلك لدعم الصين ومشاركتها الفعالة في عمليات حفظ السلام المعنية للأمم المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

الترحيب بإعلان حركتي فتح وحماس التوقيع على اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني والتوصل إلى ورقة تفاهمات حول جميع النقاط الخلافية والذي جرى في القاهرة بتاريخ 2011/5/4 تحت رعاية جمهورية مصر العربية، والإشادة بالجهود المقدرة والمخلصة لجمهورية مصر العربية في رعاية هذا الاتفاق وإنجازه، وكذلك الترحيب بإعلان الدوحة وما تم الاتفاق عليه بشأن تشكيل حكومة انتقالية من كفاءات وطنية مستقلة تنفيذاً لاتفاق القاهرة والتطلع إلى أن يساهم ذلك في رأب الصدع الداخلي الفلسطيني وتعزيز الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة وفاق وطني.

تدعو الصين إسرائيل إلى إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين

وتحسين ظروفهم المعيشية والطبية، لتهدئة الوضع وإظهار حُسن النوايا وإعادة بناء الثقة المتبادلة مع فلسطين، بما يخلق ظروفاً إيجابية لاستئناف مفاوضات السلام بين فلسطين وإسرائيل. والترحيب بالجهود العربية لعقد جلسة استثنائية للجمعية العامة لمناقشة قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية.

5- تدعم الصين استعادة سوريا للجولان المحتلة عبر المفاوضات السلمية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

6- يؤكد الجانبان على احترام ودعم سيادة لبنان وسلامة ووحدة أراضيه، وحقوقه المشروعة في استعادة أراضيه المحتلة، ويدعوان إلى مواصلة تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي رقم425 ورقم1701. ويطالبان إسرائيل بالانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة.

7- الدعوة إلى احترام سيادة الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتأكيد على أن العلاقات بين دول المنطقة يجب أن تكون مبنية على حسن الجوار بما يتوافق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية في حل النزاعات بالطرق السياسية الشاملة والسلمية. ودعم التدابير والإجراءات التي تتخذها دول مجلس التعاون الخليجي لحماية أمنها واستقرارها، ودعم جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي لمواصلة دورهما الإيجابي والبناء في استتباب السلام والاستقرار في المنطقة.

8- التأكيد على دعم كافة الجهود السلمية بما فيها مبادرة ومساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من خلال المفاوضات الثنائية ووفقاً لقواعد القانون الدولي، ويدعم الجانبان حل هذه القضية وفقاً للشرعية الدولية.

9- التأكيد على دعم سيادة السودان، وأمنه وسلامة أراضيه واستقراره،

والترحيب بمبادرة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحل أزمة دارفور، والإشادة بجهود دولة قطر الرامية إلى تسوية قضية دارفور ودعم التنمية فيها، ودعوة كافة الفصائل السودانية التي لم توقع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور للمشاركة في المفاوضات بهدف استعادة السلام في المنطقة، والإشادة بالإستراتيجية الجديدة التي أعلنتها الحكومة السودانية لتحقيق السلام الشامل والأمن والتنمية في دارفور والتي وجدت ترحيبا ودعما واضحا من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وكافة الشركاء المعنيين. وتقدير الجهود البناءة التي تبذلها الصين في إيجاد حل سياسي لقضية دارفور.

10- يعرب الجانبان عن قلقهما البالغ من اندلاع النزاع في المناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان، ويؤكدان على ضرورة احترام الحدود القائمة بين السودان وجنوب السودان على أساس حدود الأول من يناير 1956، وكذلك الالتزام الكامل بمبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية ووقف جميع أشكال العدائيات بين البلدين والعودة إلى المفاوضات، ويدعمان جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وبلدان المنطقة المبذولة لحل الأزمة بشكل سلمي، كما يرحبان بعودة الجانبين لطاولة المفاوضات تحت إشراف الاتحاد الأفريقي.

11- التأكيد على وحدة وسيادة واستقرار الصومال، ودعم عملية المصالحة الوطنية الصومالية وفقا لاتفاق جيبوتي برعاية الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي. وإدانة كافة المحاولات التي تهدف إلى عرقلة عملية المصالحة، ودعوة جميع الأطراف للتخلي عن العنف ونشر الاستقرار واحترام حقوق الإنسان، ودعوة المجتمع الدولي لدعم جهود الحكومة الصومالية لتحقيق المصالحة الوطنية دون إقصاء لأي طرف. والإعراب عن الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتقدير نتائج المؤتمر الدولي حول الصومال والذي عقد في لندن في 2012/2/23، باعتباره

خطوة هامة من قبل المجتمع الدولي لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال.

12- دعم الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وخليج عدن والتي تعيق حرية الملاحة الدولية ولمواجهة التهديدات الأخرى على سلامة حركة الملاحة والتجارة الدولية وفرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول المنطقة والأمن والسلام الإقليميين والدوليين، بناء على القانون الدولي والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن للأمم المتحدة. والترحيب في هذا الإطار باستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة المؤتمر الدولي لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال المقرر عقده في دبي خلال الفترة 27-2012/6/28.

13- التأكيد على احترام سيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها واحترام حق الشعب الليبي في اختيار النظام السياسي والاجتماعي والطريق التنموي بإرادته المستقلة، ودعم جهود حكومة ليبيا وشعبها الرامية إلى إتمام عملية الانتقال السياسي بما يدعم الاستقرار والوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية في البلاد، ودعوة الأمم المتحدة وبقية أعضاء المجتمع الدولي لمواصلة تقديم كافة أشكال الدعم الضرورية لإعادة إعمار وبناء ليبيا.

14- تهتم الصين بالدور الهام الذي تلعبه الجامعة العربية في حل المسألة السورية سياسيا. وتعرب عن تقديرها ودعمها لجهود الجامعة العربية الإيجابية في هذا الصدد. ويدعو الجانبان الأطراف السورية المعنية إلى التنفيذ الكامل لخطة كوفي عنان المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ذات الست نقاط والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين سوريا والجامعة العربية، بما فيه الوقف الفوري لإطلاق النار وحماية المدنيين وإطلاق سراح المعتقلين على خلفية هذه الأحداث، وسحب كافة المظاهر المسلحة من المدن والأحياء السكنية، واحترام حرية التجمع والحق المشروع

في المظاهرات السلمية وضمان حرية تنقل الصحفيين في أراضي سوريا. ويؤكد الجانبان على ضرورة السماح لهيئات الإغاثة العربية والدولية بتقديم المساعدات الإنسانية (الغذائية والطبية) للشعب السوري وتعزيز الدور الريادي للأمم المتحدة في تنسيق جهود الإغاثة الإنسانية. ويؤكد الجانبان على ضرورة تجنيب سوريا مخاطر التدخلات الخارجية والانزلاق نحو سناريوهات الفوضى والحرب الأهلية، واحترام سيادة واستقلال سوريا ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها، وتجنيبها أي تدخل أجنبي، وتحقيق مطالب الشعب السوري نحو الحرية والديمقراطية والإصلاح السياسي.

ويرحب الجانبان بتعيين السيد كوفي عنان مبعوثاً خاصاً مشتركاً للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ويؤكدان على الدعم الكامل لجهود الوساطة التي يقوم بها، ويطالبان كافة الأطراف المعنية بما فيها الحكومة والمعارضة السورية بالتنفيذ الكامل والشامل والفوري لخطة المبعوث المشترك ذات الست نقاط والوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب قراري مجلس الأمن رقم (2012/2042) و(2012/2043).

يدين الجانبان بشدة المجازر والهجمات الدامية التي استهدفت المدنيين في سوريا وبخاصة مجزرة الحولة التي راح ضحيتها عشرات النساء والأطفال، ويدعوان إلى بدء تحقيق في هذه المجزرة ومعاقبة مرتكبيها.

ويتابع الجانب العربي باهتمام الجهود التي تبذلها الصين لحل الأزمة السورية، ويقدر ذلك ويتطلع إلى المزيد في هذا الشأن.

15- دعم جهود مملكة البحرين الرامية إلى حماية مكتسباتها الديمقراطية والاستقرار والتنمية في البلاد وتعزيز مسار عملية الإصلاح والتحديث، والترحيب بالتعديلات الدستورية الأخيرة التي تعكس منهج الحوار والتوافق الوطني والممارسة الديمقراطية.

16- دعم الجهود المبذولة من كافة الأطراف السياسية في اليمن والرامية إلى

استكمال تنفيذ ما تبقى من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وتوجيه الدعوة مجدداً لتقديم العون والمساعدة بغية التغلب على الآثار الاقتصادية الناجمة عن الأزمة السياسية وإزالتها في ضوء نتائج ومقررات اجتماعات أصدقاء اليمن في العاصمة السعودية الرياض بتاريخ 2012/5/23، كذلك يشيد الجانبان عالياً بالموقف المبدئي الثابت لحكومة وشعب الجمهورية اليمنية في التصدي لظاهرة الإرهاب رغم إمكانياتها الشحيحة والمتواضعة ودعوة المجتمع الدولي لتقديم ما يحتاج إليه اليمن من دعم حقيقي في هذا الجانب.

17- يؤكد الجانبان مجدداً على دعمهما للجهود الرامية إلى الحفاظ على النظام الدولي لمنع انتشار السلاح النووي ويدعوان إلى تسوية الملفات النووية في منطقة الشرق الأوسط من خلال المفاوضات الدبلوماسية بما يصون السلم والاستقرار في المنطقة والعالم. ويدعوان كافة دول منطقة الشرق الأوسط بدون استثناء إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، ودعم الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف في أقرب وقت، بما في ذلك مؤتمر 2012 الدولي بشأن جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويشيران إلى أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية ونزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي تمثل ثلاث ركائز يعزز كل منها الآخر لمعاهدة منع الانتشار النووي. ويرى الجانبان أن جميع الدول المتعاقدة لمعاهدة منع الانتشار النووي يحق لها الاستخدام السلمي للطاقة النووية على أن تلتزم التزاما أمينا بواجباتها الدولية. ويؤكدان في هذا المجال على أهمية تعزيز التعاون بين الدول العربية والصين في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والتنسيق بين الجانبين في المحافل الدولية حول القضايا المتعلقة بمنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

18- إدانـــة الإرهـــاب بكافة أشكاله ومعالجة الأسباب والعوامل المغذية له، ورفض ربط الإرهاب بدولة أو شعب أو دين بعينه. وعدم استخدام المعايير المزدوجة في مكافحـــة الإرهاب، وضرورة مكافحته على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية المعترف بها مع التمسك بالدور الرئيسي والتنسيقي للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، ومواصلة تعزيز التعاون في هذا الشأن على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف لدعم تطبيق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ودعوة الأطراف المختلفة لإكمال المفاوضات حول "المعاهـــدة الشاملة لمكافحة الإرهاب" في أسرع وقت ممكن، والترحيب بإنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة استجابة لمقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبـــدالله بـــن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكـــة العربيـــة السعودية الذي قدمه في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب – الرياض 2005، بهدف دعم التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها، والدعوة للتعاون مع هذا المركز.

19- الترحيب بنجاح العراق في استضافة مؤتمر القمة العربية الـ23 في بغداد خلال شهر مارس/آذار 2012.

20- الاتفاق على تعزيز الحوار والتعاون في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من أجل تدعيم مبادئ التعددية وصيانة مصداقية الأمم المتحدة ودورها الريادي في الشؤون الدولية، ودعم إجراء إصلاحات ضرورية ومناسبة للأمم المتحدة بما يعزز مصداقيتها وفعاليتها ويرفع قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات المختلفة ويمكنها من القيام بالدور المنوط بها بموجب ميثاقها. ودعم المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وضرورة إعطاء الأولوية لزيادة تمثيل الدول النامية بما فيها الدول العربية في عضويته في إطار عملية إصلاح مجلس الأمن، وإيجاد حزمة من الحلول للقضايا المختلفة من خلال المناقشات الوافية

والديمقراطية وصولا إلى توافق الآراء. ويرفض الجانبان في هذا الصدد محاولة أي دولة لدفع مشروعات الإصلاح قسراً أو اعتماد "حلول مرحلية وجزئية".

21- دعوة المجتمع الدولي إلى جعل النظام الاقتصادي الدولي أكثر عدلا وإنصافا كي يعكس التغيرات التي طرأت على معادلة الاقتصاد العالمي ويمكن من مواجهة التحديات التي تواجه العالم بصورة أفضل، بما في ذلك المضي قدما في إصلاح المنظومة المالية الدولية، وإعطاء الأولوية لتعزيز صوت وتمثيل دول الأسواق الناشئة والدول النامية بما فيها الصين والدول العربية في عضويتها؛ وتشديد الرقابة على أسواق السلع الأساسية والمشتقات المالية وتعزيز الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للسلع الأساسية، والحفاظ على استقرار أسعارها؛ والعمل معا على إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على التوازن والمنفعة المتبادلة، وتحسين آلية الحوكمة الاقتصادية العالمية، وتعزيز الوظيفة الرقابية لصندوق النقد الدولي، ومعارضة النزعة الحمائية بكافة أشكالها وسرعة إتمام مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية؛ وإعطاء مزيد من الاهتمام لقضية التنمية، بما يسهم في تحقيق انتعاش شامل ونمو صحي ومستقر ومستدام للاقتصاد العالمي.

22- دعوة المجتمع الدولي إلى تضافر الجهود لمواجهة التحديات الخطيرة الناجمة عن تغير المناخ. والترحيب بالنتائج التي خرج بها مؤتمر ديربان لتغير المناخ. وحث أطراف المرفق الأول على تحديد التزاماتها الكمية للحد من الانبعاثات وخفضها في الموعد المحدد لكي يتسنى إقرار مشروع التعديلات على المرفق باء بالبروتوكول، والتأكيد على أن تشمل فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو جميع أطراف المرفق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وضرورة أن تدخل فترة الالتزام الثانية في 2013/1/1 فور انتهاء الفترة الأولى دون فارق زمني بينهما. ودعوة الدول المتقدمة إلى الوفاء بتعهداتها حول تقديم 30 مليار دولار أمريكي كتمويل فوري

وتوفير 100 مليار دولار أمريكي سنويا قبل عام 2020. وتحديد مرجعية واضحة في هذا الشأن ووضع معايير مناسبة تضمن التوزيع العادل للتمويل بين الدول النامية، والاتفاق على آلية توزيع أعباء التمويل على الدول المتقدمة. والتأكيد مجددا على ضرورة تمسك والتزام المسيرة التي تم إطلاقها في ديربان بالمبادئ والقواعد المنصوص عليها في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ وخاصة مبادئ "العدالة" و"المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة" و"خفض الانبعاثات في حدود القدرة". والإعراب عن الأسف إزاء إعلان كندا بعيد اختتام مؤتمر ديربان عن انسحابها من بروتوكول كيوتو. والمعارضة الحازمة لقيام الاتحاد الأوروبي بإدراج رحلات الخطوط الجوية غير الأوروبية التي تصل إليه أو المقلعة منه إلى مشروع تجارة الغازات المنبعثة للاتحاد الأوروبي، والتعبير عن القلق الشديد تجاه اعتزام بعض الدول المتقدمة اتخاذ إجراءات أحادية الجانب مماثلة في مجال النقل البحري الدولي. والالتزام بتعزيز التنسيق والتعاون حول المناقشات المعنية بمؤتمر الأطراف الثامن عشر لتغير المناخ المقرر عقده في الدوحة عام 2013 والعمل معا على تحقيق نتائج إيجابية ومتوازنة في المؤتمر.

23- تعزيز الحوار بين الحضارات والتفاهم بين الشعوب واحترام خصوصياتها الدينية والثقافية والتعامل معها بروح المساواة والاحترام المتبادل والتسامح لتحقيق التكامل والاستفادة المتبادلة. والتأكيد على المشاركة الفعالة في المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان والحد من انتشار العصبية وتعزيز التسامح بين أتباع الأديان والحضارات. وفي هذا الإطار يرحب الجانبان بإنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات الذي تم افتتاحه في فيينا بتاريخ 2011/10/13، ويؤكدان على أهمية التعاون مع هذا المركز.

كما يشيد الجانبان بمبادرة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع عام 2010 بشأن تخصيص أسبوع عالمي لتكريس الوئام بين الأديان وبروح الاعتدال والوسطية للدين الإسلامي التي تضمنتها رسالة عمان.

ثانياً: في المجال الاقتصادي والتجاري والتنموي:

24- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي لتحقيق المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة، والتأكيد على ضرورة مواصلة تسهيل الاستثمار والتجارة والاستفادة المتبادلة من المزايا المتوفرة لدى الجانبين في مجالات التكنولوجيا والكفاءات البشرية ورؤوس الأموال والأسواق، وتشجيع مؤسسات الجانبين على تعزيز التعاون الاستثماري في مجالات الطاقة التقليدية والزراعة والتصنيع والطاقة الجديدة والأطعمة الحلال، وضمان الحقوق والمصالح المشروعة للشركات والمستثمرين والعمال وفقا للاتفاقيات والقوانين الجاري العمل بها لدى الجانبين. والعمل على إنشاء آلية لفض المنازعات التجارية بين الجانبين على المستويين الثنائي والجماعي، ومعالجة المسائل التجارية بما فيها الإغراق التي ترفع ضد منتجات الجانبين وفقا لقواعد القانون الدولي ذات الصلة.

25- الترحيب بمذكرة التفاهم حول الحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الصين الشعبية والتي تم توقيعها في مدينة بكين بتاريخ 4 يونيو 2010، وتشجيع العمل على إكمال المفاوضات المتعلقة بإقامة منطقة التجارة الحرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والصين بما يحقق المنفعة المتبادلة، والسعي إلى التوصل إلى اتفاقية في هذا الشأن والتوقيع عليها في أسرع وقت ممكن.

26- يقدر الجانبان تقديرا إيجابيا النتائج التي حققتها دورات مؤتمر رجال

الأعمال في إطار المنتدى منذ إنشاء آلية له، ويهتمان بتفعيل دوره كمنبر للارتقاء بالتعاون الاقتصادي والتجاري. ويقدران نتائج الدورة الرابعة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين وندوة الاستثمارات التي عقدت في يناير عام 2012 في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ويرحبان باستضافة مدينة تشنغدو بمقاطعة سيتشوان الصينية للدورة الخامسة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين وندوة الاستثمارات عام 2013.

27- تعزيز التواصل والتعاون الثنائي بين جمارك الجانبين، وإجراء التبادل الفني والتعاون الثنائي في مجال إحصاءات تجارة السلع بشكل تدريجي.

28- تعزيز التعاون على المستويين الثنائي والجماعي في مجال فحص الجودة، والترحيب بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين المصلحة العامة لرقابة وفحص الجودة والحجر الصحي بجمهورية الصين الشعبية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في إطار المنتدى، وإنشاء لجنة مشتركة صينية عربية لوضع آلية لتنفيذ ومتابعة أوجه التعاون المنصوص عليها في مذكرة التفاهم.

29- تشجيع التعاون في مجالي النفط والغاز الطبيعي بين الصين والدول العربية على أساس المنفعة المتبادلة، واستخدام الطاقة المتجددة، والتعاون التكنولوجي وتبادل الخبرات بين الجانبين لتدعيم التعاون في كافة مجالات الطاقة المتجددة. والبحث في إمكانية التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

30- العمل على إنشاء آلية للتعاون الزراعي بين الصين والدول العربية.

31- تعـزيــز التعـــاون في مجال حماية البيئة ومكافحة التصحر والحفاظ على الموارد الطبيعية.

32- تشجيع التعاون الصناعي بين الجانبين على أساس المنفعة المتبادلة. وبشكل خاص في مجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ونقل التكنولوجيا والعمل الجاد

لزيادة الاستثمارات الصناعية لدى الجانبين، والترحيب بتوقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة والمعلوماتية بجمهورية الصين الشعبية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

33- مواصلة تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال السياحة، ويرحب الجانب الصيني بالطلبات التي تقدمت بها الدول العربية لإدراجها على لائحة المقاصد السياحية للمواطنين الصينيين.

34- يؤكد الجانبان العربي والصيني على أن المواقع الدينية والتاريخية الواقعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كالمسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة وكنيسة القيامة وكنيسة المهد وغيرها هي مواقع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

35- بحث إمكانية إنشاء مركز عربي صيني يهتم بالتكوين في مجال السياحة والفندقة موجهاً كلياً للسوق السياحية الصينية والعربية وتحتضن تونس مقره.

36- مواصلة توسيع التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية وزيادة حجم الدورات التدريبية وتجديد أسلوبها وتوسيع تخصصاتها، والإعراب عن التقدير لحرص الجانب الصيني على تنظيم دورات تدريبية سنويا للكوادر العربية في مختلف المجالات.

37- تعزيز التعاون بين الجانبين في مجالي العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك تبادل الخبرات والزيارات والبحث والتطوير المشترك وإقامة المشاريع التكنولوجية النموذجية ونقل التكنولوجيا وغيرها.

38- الترحيب بترشح دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة مدينة دبي معرض إكسبو 2020.

ثالثا: في مجال تعزيز التواصل الثقافي والاجتماعي والإنساني وحوار الحضارات:

39- استكمال آلية التعاون العربي الصيني في المجال الثقافي والفني، والترحيب بنتائج الدورة الثانية لمهرجان الفنون العربية المنظمة في الصين في يونيو عام 2010 والدورة الثانية لمهرجان الفنون الصينية المقامة في البحرين في مارس عام 2012، والتأكيد على ضرورة مواصلة تنظيم مهرجانات الفنون العربية والصينية بالتناوب بين الجانبين. وتفعيل مذكرة التفاهم للتعاون في مشروع تبادل الترجمة والنشر للمؤلفات العربية والصينية.

40- الترحيب من حيث المبدأ بمقترح الجانب الصيني حول إقامة ملتقى طريق الحرير الثقافي بين الصين والدول العربية، والعمل على تنظيم سنة ثقافية للعالم العربي في الصين وسنة ثقافية للصين في العالم العربي، وسيقدم الجانب الصيني للجانب العربي تصورات مفصلة حول إقامة هذه الفعاليات.

41- تشجيع فتح مراكز ثقافية عربية في الصين ومراكز ثقافية صينية في الدول العربية وتقديم التسهيلات المتبادلة اللازمة في هذا الصدد.

42- التأكيد على أهمية الحوار بين الحضارتين العربية والصينية لما له من دور في تعزيز التفاهم بين الشعبين، والترحيب بنتائج الدورة الرابعة لندوة العلاقات العربية الصينية والحوار بين الحضارتين العربية والصينية التي استضافتها دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر عام 2011 في أبو ظبي، والترحيب بعقد الدورة الخامسة لهذه الندوة في الصين في النصف الأول من عام 2013.

43- تشجيع التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي والتبادل الأكاديمي بين الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية والبحثية لدى الجانبين. ومواصلة تعزيز تعليم اللغة العربية في الصين وتعليم اللغة الصينية في الدول العربية.

44- تعزيز التعاون بين الجانبين في المجال الصحي ودفع المؤسسات الصحية لدى الجانبين لإجراء التعاون في مجالات الصحة العامة والوقاية والسيطرة على

الأمراض المعدية وغير المُعدية والأدوية التقليدية. والترحيب في هذا الصدد بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين وزارة الصحة بجمهورية الصين الشعبية وجامعة الدول العربية، والاتفاق على عقد الاجتماع المشترك الأول لكبار المسؤولين والخبراء الصينيين والعرب في مجال الصحة عام 2012 في الصين.

45- تشجيع التعاون في المجال الإعلامي، وإجراء التشاور بشكل منتظم حول سبل تعزيز التعاون الإعلامي بين الجانبين وما تم تحقيقه، ومواصلة استكمال آلية ندوة التعاون الصيني العربي في مجال الإعلام، والترحيب بنتائج الدورة الثالثة لهذه الندوة التي عقدت في إبريل عام 2012 في مدينة قوانغتشو الصينية، والترحيب باستضافة دولة الكويت للدورة الرابعة لهذه الندوة عام 2014.

46- دعم التعاون بين جمعيات الصداقة ومنظمات المجتمع المدني الصينية والعربية من أجل تعزيز التفاهم والصداقة بين الشعبين العربي والصيني، والترحيب بالنتائج التي حققتها الدورة الثالثة لمؤتمر الصداقة العربية الصينية التي عقدت في ليبيا في أكتوبر عام 2010، والعمل على التحضير الجيد للدورة الرابعة لمؤتمر الصداقة العربية الصينية المزمع عقده في الصين عام 2012.

47- بحث أوضاع الجاليات الصينية في الدول العربية والجاليات العربية في الصين بغية حماية مصالحها المشروعة بشكل أفضل.

48- تعزيز التعاون العربي الصيني في المجال الرياضي، وتنسيق المواقف بين الجانبين في المناسبات الرياضية الدولية.

49- الترحيب باستضافة دولة قطر لفعاليات كأس العالم عام 2022، وتخصيصها يوماً من كل عام كإجازة رسمية للرياضة.

رابعا: في مجال تطوير منتدى التعاون العربي الصيني:

50- تعزيز التنسيق والتعاون لتحقيق ما حدده بيان المنتدى وبرنامجه التنفيذي

من المبادئ والأهداف بما يعود على شعوب الجانبين بالمزيد من المنافع المشتركة الملموسة.

51- تكريس روح الإبداع لإثراء التعاون العربي الصيني واستكمال آليات المنتدى وإيجاد أنماط لتطوير عمل المنتدى بما يتواءم مع ظروف الجانبين وخصائص العلاقات العربية الصينية الثنائية.

52- دعم إقامة اتصالات بين المنتدى وآليات التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف الأخرى التي يشارك فيها كل من الجانبين، بما يوسع نطاق التعاون المشترك.

53- توجيه الشكر والتقدير للجمهورية التونسية لاستضافتها الكريمة للدورة الخامسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني، والترحيب بعقد فعاليتي الدورة العاشرة لاجتماع كبار المسؤولين للمنتدى عام 2013 والدورة السادسة للاجتماع الوزاري للمنتدى عام 2014 في جمهورية الصين الشعبية، والترحيب بعقد الدورة السابعة للاجتماع الوزاري عام 2016 في دولة قطر.

(6) الوثائق للدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

إعلان بجين للدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني

(بجين، يوم 5 يونيو عام 2014)

نحن وزراء خارجية جمهورية الصين الشعبية والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية عقدنا الدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني في بجين في 5 يونيو عام 2014.

وبحضور كريم في الجلسة الافتتاحية لكل من فخامة الرئيس شي جينبينغ رئيس جمهورية الصين الشعبية وسمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت،

استعرضنا تطور العلاقات العربية الصينية في إطار المنتدى خلال العشر سنوات الماضية، وأبدينا ارتياحا كبيرا للدور الهام الذي يقوم به المنتدى منذ تأسيسه عام 2004 كإطار فعال للحوار الجماعي وتطوير مجمل علاقات التعاون الاستراتيجي العربي الصيني بما يتفق مع المصالح الأساسية والإستراتيجية للجانبين ويساهم في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في العالم

وإذ نشيد بالإنجازات التنموية التي حققها الجانبان العربي والصيني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة، فإننا نقدر الجهد المبذول في سبيل دعم السلم والتنمية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ حيث يقدر الجانب العربي تقديرا عاليا التزام الصين بطريق التنمية السلمية وجهودها في توسيع دائرة الإصلاح والانفتاح ومساهماتها في تحقيق السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي في العالم، ويقدر الجانب

الصيني من جهته تقديرا عاليا الجهود الفعالة التي يبذلها الجانب العربي لتحقيق التنمية والتقدم وتعزيز النمو الاقتصادي وصيانة السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

وفي ضوء التغيرات العميقة التي يشهدها العالم اليوم، وتسارع وتيرة العولمة الاقتصادية والاجتماعية، وتوجه النظام الدولي نحو التوازن، فإنه يجب على المجتمع الدولي بذل جهود مشتركة من أجل تعزيز فرص العدالة والإنصاف على المستوى الدولي بما يسهم في تحقيق التنمية المشتركة والسلام لجميع دول العالم.

نشدد على أهمية تعزيز الحوار والتعاون في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من أجل تدعيم مبدأ التعددية وصيانة هيبة الأمم المتحدة ودورها الريادي في الشئون الدولية، ودعم جهود الأمم المتحدة لإجراء إصلاحات ضرورية وعملية بما يعزز هيبتها وفعاليتها ويرفع قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات المختلفة ويمكنها من القيام بالدور المنوط بها بموجب ميثاقها؛ ودعم مجلس الأمن ليؤدي دورا رئيسيا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفيما يتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن فيجب التأكيد على أولوية زيادة تمثيل الدول النامية، بما فيها الدول العربية، وايجاد حل شامل للقضايا المختلفة من خلال المناقشات الوافية والديمقراطية وصولا إلى توافق الآراء. ويرفض الجانبان في هذا الصدد محاولة أي دولة لتمرير مشروعات الإصلاح قسرا أو اعتماد "حلول جزئية".

وأخذا في الاعتبار التعافي الهش للاقتصاد العالمي، أكدنا على أهمية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، ورفض الحماية التجارية والاستثمارية، والعمل على إنشاء آلية لفض المنازعات التجارية بين الجانبين على المستويين الثنائي والجماعي، ومعالجة المسائل التجارية بما فيها الإغراق التي ترفع ضد منتجات الجانبين وفقا لقواعد القانون الدولي ذات الصلة، ودعم جهود إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية، وتعزيز تمثيل الاقتصاديات الناشئة والنامية في المؤسسات الدولية.

وبما أن جميع الحضارات تعكس في جوهرها حكمة البشر والمقاصد الإنسانية النبيلة، فإننا نشدد على تكريس قيم التسامح والاحترام المتبادل وزيادة أواصر التواصل والصداقة بين الشعوب لتعزيز التناغم والتعايش السلمي بين الحضارات الإنسانية، ونرحب بإنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات الذي تم افتتاحه في فيينا بتاريخ 2012/11/26، وندعو للتعاون مع هذا المركز، كما نرحب بمؤتمر الحضارات في خدمة الإنسانية الذي عقد في مملكة البحرين في الفترة من 5-7 مايو 2014، والذي دعا إلى بناء تحالف حضاري تتلاقى فيه الإنسانية بمنظومة القيم المشتركة لمواجهة خطاب الكراهية وآفات التعصب والتطرف والإرهاب.

نؤكد مجددا على رفض وإدانة ومكافحة الإرهاب والتطرف بكافة أشكالهما ووسائلهما ورفض ربطهما بدولة أو شعب أو دين بعينه، ورفض النزعات الانفصالية، وعلى ضرورة تضافر الجهود الدولية في هذا الشأن، والعمل على تجفيف منابع تمويل الإرهاب. ونرحب في هذا الصدد بإنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة وتبرع المملكة العربية السعودية له بمبلغ 100 مليون دولار، ونؤكد على أهمية دعمه، مع إدانة الأحداث الإرهابية الأخيرة في الدول العربية وفي الصين، كما نرحب بمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة بإنشاء مركز التميز الدولي لمكافحة التطرف العنيف (هداية).

وفي إطار المشاورات السياسية التي أجريناها حول أبرز القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، وإذ نؤكد مجددا على ما تم التوصل إليه من توافقات سياسية خلال الدورات السابقة للمنتدى:

ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته وبذل مزيد من الجهد لإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن

ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، بما يؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ونطالب إسرائيل بوقف بناء المستوطنات باعتبارها إجراء غير قانوني وغير شرعي وإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين، ورفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة وبقية المناطق الفلسطينية، وحل قضايا اللاجئين والموارد المائية وغيرها على أساس قرارات الأمم المتحدة عبر المفاوضات السلمية. كما نؤكد على عدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها وتتخذها إسرائيل والتي من شأنها تغيير الوضع القائم في القدس الشرقية المحتلة، وضرورة عدم المساس بالأماكن المقدسة والهوية الدينية لمدينة القدس الشريف، ونثمن في هذا الصدد الدور الهام الذي تقوم به الرعاية الهاشمية في الحفاظ على مدينة القدس الشريف ودعم صمود أبنائها، والتي أطرتها الاتفاقية التاريخية الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين بتاريخ 2013/3/31، والتي تعيد التأكيد على الرعاية الهاشمية للأماكن المقدسة في القدس الشريف، كما نشيد بالدور الهام الذي يضطلع به صاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية ورئيس لجنة القدس، في الدفاع عن الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف وحماية مقدساتها الدينية، والمساهمة في تعزيز صمود سكانها. ونؤكد دعمنا للمصالحة الفلسطينية والتي أسفرت عن إعلان حكومة التوافق الفلسطينية، ونؤكد على رفضنا للإجراءات التي من شأنها وضع العراقيل والمعوقات والعقوبات التي تحول دون قيامها بمسؤولياتها. وتأكيدا للاعتراف الدولي لرفع مكانة دولة فلسطين وانضمامها إلى الأسرة الدولية، كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، فإننا نرحب وندعم دولة فلسطين للالتحاق بالاتفاقيات والمنظمات الدولية

نشدد على ضرورة الحفاظ على وحدة وسيادة سوريا واستقرارها وسلامة أراضيها وتحقيق مطالب الشعب السوري المشروعة من أجل الحرية والديمقراطية

والإصلاح السياسي، كما نؤكد على أهمية العمل لإيجاد حل سياسي لهذه الأزمة بما يحقن دماء السوريين ويفضي إلى تشكيل هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة على أساس بيان جنيف (1)، ونرحب بقرار مجلس الأمن رقم (2139) لعام 2014 بشأن الأوضاع الإنسانية في سوريا، وندعو مجلس الأمن إلى تنفيذ كافة بنود هذا القرار على نحو شامل. كما ندعو المجتمع الدولي وكافة الحكومات والهيئات الدولية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لتقديم الدعم والمساعدة لدول جوار سوريا التي تستضيف اللاجئين، كما نشيد بدور صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، لاستضافة المؤتمر الدولي الأول والثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني للشعب السوري الشقيق خلال العامين 2013 و2014. ويقدر الجانبان الجهود التي بذلها السيد الأخضر الإبراهيمي، المبعوث المشترك السابق للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في هذا الشأن.

كما ندعم استعادة سوريا للجولان المحتلة عبر المفاوضات السلمية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

نؤكد على احترام ودعم سيادة لبنان وسلامة ووحدة أراضيه، وحقوقه المشروعة في استعادة أراضيه المحتلة، وندعو إلى مواصلة تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي رقم 425 ورقم 1701، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة.

وفي إطار متابعة التطورات السياسية في عدد من الدول العربية، نعرب عن الارتياح للخطوات الايجابية التي قطعتها الجمهورية التونسية على مسار الانتقال الديمقراطي في إطار من التوافق الوطني، ونؤكد على أهمية دعم تونس في هذه المرحلة؛ والترحيب بإقرار الدستور الجديد لجمهورية مصر العربية على صعيد استكمال استحقاقات خارطة المستقبل، وانجاز الانتخابات الرئاسية بانتخاب رئيس

جديد، ونرحب بدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى عقد مؤتمر لأشقاء وأصدقاء مصر للمانحين وذلك لمساعدتها في تجاوز الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها؛ والدعم لجهود دولة ليبيا الرامية إلى إرساء دعائم الأمن والاستقرار، وبناء مؤسسات الدولة، وإعادة الاعمار والنهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتأكيد على وحدة وأمن واستقرار الجمهورية اليمنية والترحيب بنتائج ومخرجات الحوار الوطني الشامل بموجب المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في سبيل إقامة دولة ديمقراطية وموحدة حديثة قائمة على مبدأ التوافق والشراكة الوطنية والحُكم الرشيد، ودعوة أصدقاء اليمن لتقديم الدعم الكافي لليمن في هذه المرحلة؛ والترحيب بأجراء الانتخابات البرلمانية في العراق بنجاح.

نؤكد على دعم كافة الجهود السلمية بما فيها مبادرة ومساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من خلال المفاوضات الثنائية ووفقا لقواعد القانون الدولي، ويدعم الجانبان حل هذه القضية وفقاً للشرعية الدولية.

نؤكد حرصنا الكامل على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر المتحدة وسلامة أراضيها، وندعو الحكومتين الفرنسية والقمرية إلى الحوار من أجل التوصل إلى حل سلمي لقضية جزيرة مايوت.

نرحب بتوقيع اتفاق السلام بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة، ودعم جهود تحقيق السلام والتنمية والوفاق الوطني في جمهورية السودان، وضرورة العمل الجاد لمساعدة جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان للتوصل إلى حل للقضايا العالقة بينهما وفق ما نصت عليه الاتفاقيات ذات الصلة.

نرحب بالنجاح المتحقق على صعيد العملية السياسة في جمهورية الصومال الفيدرالية، وندعم الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز الأمن والاستقرار

والتنمية وبناء مؤسسات الدولة، وتضافر الجهود الدولية لمكافحة القرصنة.

نؤكد مجددا على دعمنا لكل الجهود الرامية إلى الحفاظ على النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وفي ذات السياق فانه من المحوري تحقيق شمولية معاهدة عدم الانتشار النووي، ومطالبة الدول غير المنضمة- وخصوصاً دول منطقة الشرق الأوسط- بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، ودعم كافة الجهود الجارية لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والتي من ضمنها عقد المؤتمر الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في أقرب وقت، ونعيد التأكيد على أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية هو حق غير قابل للتصرف للدول الأطراف في "معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية" وخاصة الدول النامية، لضمان تحقيق التنمية المستدامة في جميع هذه الدول دون تمييز وبلا استثناء.

قرر الجانبان مواصلة تعميق علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على "التعاون الشامل والتنمية المشتركة"، مؤكدين في هذا السياق على ما يلي:

- تكثيف المشاورات السياسية رفيعة المستوى وتعزيز الدعم المتبادل للقضايا المتعلقة بالمصالح الحيوية التي تهم الجانبين، وتبادل الخبرات في مجال الحكم الرشيد والإدارة والتنمية.

- تعزيز فرص التعاون الاقتصادي والاستفادة من المزايا الاقتصادية لدى كل جانب، بما يحقق المنفعة المتبادلة، وفي هذا الإطار يرحب الجانب العربي بمبادرة الجانب الصيني بشأن بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري في القرن الـ21"، وأبدى الجانبان رغبتهما مواصلة توسيع حجم التبادل التجاري والاستثماري بين الجانبين، وتهيئة البنية الأساسية التحتية، وتطوير التعاون القطاعي بين الجانبين، لاسيما في مجال الطاقة والمجال المالي، ومجال تنمية الموارد

البشرية.

- الترحيب بأن تكون السنة "2014-2015" سنة للصداقة العربية الصينية، وتعزيز الفهم المتبادل والصداقة بين الشعبين العربي والصيني من خلال إقامة فعاليات التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والتعليمية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية والصحية والشبابية والنسائية وغيرها من المجالات.

- تطوير آليات التعاون في إطار المنتدى، وانتهاز فرصة الذكرى السنوية العاشرة على إقامة المنتدى لتوسيع مجالات التعاون إلى آفاق أرحب وفق خطة تنموية واضحة.

وقام الجانبان باعتماد "البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني بين عامي 2014 - 2016" و"الخطة التنموية العشرية لمنتدى التعاون العربي الصيني خلال الفترة 2014-2024" وفقا لما ورد في هذا "الإعلان" نصا وروحا.

وفي الختام أعرب الجانبان عن الرضا التام لنجاح أعمال هذه الدورة، كما أعرب الجانب العربي عن تقديره وامتنانه للجانب الصيني على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والإعداد الجيد لهذا الاجتماع مما ساهم في إنجاح هذه الدورة وما تم التوصل إليه من نتائج مثمرة خلالها.

ورحب الجانبان بعقد الدورة السابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني في دولة قطر عام 2016، والدورة الثانية عشرة لاجتماع كبار المسؤولين في جمهورية مصر العربية عام 2015.

(7) الوثائق للدورة السابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

إعلان الدوحة للدورة السابعة للاجتماع الوزاري

(الدوحة، يوم 12 مايو عام 2016)

عقدت الدورة السابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني (المشار إليه فيما بعد بالمنتدى) في الدوحة - دولة قطر يوم 12 مايو 2016، بمشاركة وزراء خارجية كل من جمهورية الصين الشعبية والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية (المشار إليهما فيما بعد بالجانبين).

أشاد الجانبان بالنجاح الذي تحقق في الدورة السادسة للاجتماع الوزاري للمنتدى التي عقدت في بجين يوم 5 يونيو 2014 وما أفضت إليه من نتائج ايجابية وبالمبادرة الهامة للتشارك العربي الصيني في بناء الحزام والطريق التي أعلن عنها فخامة الرئيس شي جينبينغ رئيس جمهورية الصين الشعبية والتي من شأنها أن تسهم في تعميق وتوسيع مجالات التعاون والارتقاء به إلى مستويات أعلى خلال المرحلة القادمة من مسيرة المنتدى. وأعرب الجانب العربي عن التقدير والامتنان للزيارة التاريخية التي قام بها فخامة الرئيس الصيني إلى مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم 2016/1/21.

وأولى الجانبان هذه الدورة اهتماماً بالغاً كونها الدورة الوزارية الأولى التي تعقد في العشرية الثانية من عمر المنتدى، كما أنها تأتي بالتزامن مع ذكرى مرور ستين عاما على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، وإطلاق الجانب الصيني لوثيقة هامة بهذه المناسبة تحت عنوان "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول

العربية"، وأعرب الجانبان عن تطلعهما لأن تشهد المرحلة القادمة انطلاقة جديدة نحو الشراكة الإستراتيجية الشاملة بينهما بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومباشرة التحركات للتشارك في بناء الحزام والطريق، والعمل سويا من أجل تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030.

واستعرض الجانبان مختلف الفعاليات التي تم انجازها في إطار المنتدى منذ الدورة السادسة للاجتماع الوزاري، وأعربا عن ارتياحهما للنجاح الذي تحقق على مستوى تنفيذ الأنشطة والفعاليات المنصوص عليها في "البرنامج التنفيذي للمنتدى بين عامي 2014-2016".

وتعميقا لعلاقات التعاون الاستراتيجي وتوطيد الثقة السياسية المتبادلة ومواصلة تبادل الدعم في القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية والحيوية للجانب الآخر، وتعزيز المشاورات السياسية والتنسيق بين الجانبين فيما يتعلق بالقضايا والأزمات السياسية الهامة والطارئة، عقدت الدورة الثانية للحوار السياسي الاستراتيجي بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية على مستوى كبار المسؤولين والدورة الثالثة عشرة لاجتماع كبار المسؤولين من الجانبين يوم 11 مايو2016 في الدوحة، وتم خلال هذه الدورة مناقشة القضايا والأزمات السياسية الراهنة.

وأجرى الجانبان مشاورات معمقة حول أبرز القضايا السياسية الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، كما بحثا سبل تعزيز وتعميق التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأكدا على ما تضمنه إعلان بجين للدورة السادسة للاجتماع الوزاري للمنتدى، والخطة التنموية العشرية لمنتدى التعاون العربي الصيني خلال الفترة 2014-2024، والبرنامج التنفيذي للمنتدى بين عامي 2014-2016، وتوصلا إلى التوافقات التالية:

أولا: في المجال السياسي:

1. التأكيد على ضرورة الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، واحترام ودعم إرادة جميع الدول في اختيار الطرق التنموية حسب ظروفها وإمكانياتها الوطنية.

2. التأكيد على أهمية تعزيز الحوار والتعاون في إطار الأمم المتحدة بناء على مقرر الجمعية العامة رقم 557/62 وغيرها من المنظمات الدولية. ودعم جهود الأمم المتحدة لإجراء إصلاحات ضرورية ومشروعة بما يعزز هيبتها وفعاليتها ويرفع قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات المختلفة. وفيما يتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن، فيجب التأكيد على إعطاء أولوية لزيادة تمثيل الدول النامية، بما فيها الدول العربية، وإيجاد حل شامل للقضايا المختلفة من خلال المناقشات الوافية والديمقراطية وصولاً إلى توافق الآراء. ويرفض الجانبان في هذا الصدد محاولة أي دولة لتمرير مشروعات الإصلاح قسراً أو اعتماد "حلول جزئية".

3. التنسيق على جميع المستويات بين المجموعة العربية والصين في جميع القضايا المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن، وعلى رأسها تلك المتعلقة بالشرق الأوسط، وعلى الأخص القضية الفلسطينية.

4. أبرز الطرفان الدور الريادي الذي تقوم به الدول العربية والصين في مجال حفظ السلام، باعتبارهم الدول المهمة المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأعرب الطرفان عن رغبتهما في توسيع التعاون المشترك في مجال حفظ السلام.

5. تؤكد الدول العربية على دعمها لسيادة الصين ووحدة أراضيها وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، والالتزام الثابت بمبدأ الصين الواحدة ومعارضة "استقلال تايوان" بكافة أشكاله، وعدم إقامة أي علاقة رسمية مع تايوان أو القيام بأي

تواصل رسمي معها، ودعم التطوير السلمي للعلاقات عبر مضيق تايوان وقضية إعادة التوحيد السلمي للصين، ورفض قيام قوى التطرف الديني والقوى الانفصالية القومية وقوى العنف والإرهاب بأعمال انفصالية معادية للصين.

6. تدعم الدول العربية مساعي الصين والدول المعنية لإيجاد حل سلمي للنزاعات على الأراضي والمياه الإقليمية عبر المشاورات والمفاوضات الودية، وفق الاتفاقيات الثنائية والتوافق الإقليمي المعني. وتؤكد على ضرورة احترام الحق الذي تتمتع به الدول ذات السيادة والدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في اختيار سبل تسوية النزاعات بإرادتها المستقلة.

7. التأكيد على أهمية تحقيق حل شامل ودائم للصراع العربي-الإسرائيلي على أساس قرارات الشرعية الدولية، خاصة قرارات مجلس الأمن رقم "242" لعام 1967، وقرار "338" لعام 1973 وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى مرجعية مؤتمر مدريد للسلام لعام 1991، ومبادرة السلام العربية التي أُقرت في قمة بيروت عام 2002، وتجسيد مبدأ حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل على أساس حدود عام 1967، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وإيجاد حل عادل وشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 ومبادرة السلام العربية، وذلك بضمان تحقيق الأمن والاستقرار والسلم لجميع دول المنطقة. والتأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الوزارية العربية، برئاسة جمهورية مصر العربية، والمعنية بالتحرك لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ودعوة إسرائيل إلى إنهاء احتلالها لجميع الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة عام 1967، والتأكيد على أن السياسة الاستيطانية للاحتلال، بما في ذلك المستوطنات المقامة على أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967، غير قانونية وغير شرعية وفقاً للقانون الدولي وقرارات

الأمم المتحدة ذات الصلة، وتعرض حل الدولتين للخطر، ومطالبة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال بوقف بناء المستوطنات في جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، ورفض بناء الجدار الفاصل داخل أراضي دولة فلسطين بناء على الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية عام 2004، ودعوة إسرائيل إلى إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين العرب والفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وإلى إيقاف اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين وجرائمهم بحق المدنيين الفلسطينيين، ودعوة مجلس الأمن الدولي لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإيقاف كافة الإجراءات التي تمس الوضع القانوني لمدينة القدس الشرقية المحتلة، والتي تسعى من خلالها إلى تغيير طابعها وهويتها الثقافية العربية، ومحاولات تغيير الوضع التاريخي القائم للمسجد الأقصى المبارك والتي تمثل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك اتفاقيات جنيف الأربعة، وتثمين الدور الهام الذي تقوم به المملكة الأردنية الهاشمية في مدينة القدس الشريف، ورعايتها للأماكن المقدسة والتي أطرتها الاتفاقية التاريخية الموقعة بين جلالة الملك عبد الله الثاني- ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، والتي أكدت على الرعاية الهاشمية للأماكن المقدسة في القدس الشريف، وكذلك الإشادة بالدور الهام الذي يقوم به جلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية بصفته رئيس لجنة القدس، والتأكيد على أهمية دور وكالة بيت المال في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني. والإشادة بجهود المملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، والتي تهدف إلى الدفاع عن الأماكن المقدسة في مدينة القدس الشريف، من خلال دعمها السخي والمستمر لمدينة القدس ومؤسساتها وسكانها من أجل تمكينهم من الوقوف في وجه محاولات الاحتلال الإسرائيلي لتهويد المدينة.

والترحيب بنتائج مؤتمر القاهرة حول إعادة إعمار قطاع غزة الذي عُقد في أكتوبر 2014، ودعوة الدول المانحة للإيفاء بتعهداتها، والدعوة إلى فك الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. والترحيب باستضافة الكويت لمؤتمر دولي في الربع الثاني من عام 2016 حول معاناة الأطفال الفلسطينيين في ظل انتهاكات إسرائيل القوة الفعلية القائمة بالاحتلال لاتفاقية حقوق الطفل.

8. الإعراب عن القلق العميق إزاء الوضع في سوريا، والتأكيد على ضرورة الحفاظ على وحدة وسيادة سوريا واستقرارها وسلامة أراضيها، والتأكيد على ضرورة انسحاب إسرائيل من الجولان العربي السوري المحتل، وعلى أهمية التوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة بما يحافظ على حياة السوريين ويفضي إلى تشكيل هيئة حكم انتقالية على أساس بيان جنيف في 2012/6/30، وبياني فيينا في أكتوبر ونوفمبر 2015 الصادرين عن مجموعة الدعم الدولية الخاصة بسوريا، وقراري مجلس الأمن رقم 2254 (2015) و2268 (2016) وتوافقات وزراء خارجية المجموعة الدولية لدعم سوريا، لتثبيت وقف إطلاق النار وأعمال العنف، ودفع العملية السياسية بوتيرة أسرع. والتأكيد على دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص، وعلى أهمية تنسيق الجهود العربية والدولية المبذولة في هذا الشأن، والتأكيد على قرار مجلس الأمن رقم 2209 (2015) بشأن إدانة استخدام غاز الكلور السام في سوريا، والقرارين 2139 (2014) و2165 (2014) بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سوريا، والدعوة إلى التنفيذ الكامل لهذين القرارين. وحث المجتمع الدولي وكافة الحكومات والهيئات الدولية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على تقديم الدعم والمساعدة لدول الجوار العربية لسورية التي تستضيف اللاجئين السوريين، وهي: الأردن والعراق ولبنان ومصر، بالإضافة إلى السودان. والإشادة في هذا السياق بدور دولة الكويت في استضافة المؤتمر الدولي الأول والثاني والثالث

للمانحين خلال الأعوام 2013 و2014 و2015، ومشاركتها في رئاسة المؤتمر الرابع الذي عقد في لندن في فبراير 2016.

9. التأكيد على الالتزام بالوحدة الوطنية للجمهورية اللبنانية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها. والدعوة للتطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة، والإنهاء فوراً لانتهاكاتها للسيادة اللبنانية أرضاً وبحراً وجواً. والتأكيد على أهمية دعم لبنان، وخاصة الجيش اللبناني في مواجهة الهجمات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية.

10. التأكيد على احترام استقلال وسيادة ووحدة جمهورية العراق وسلامة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. ورفض المساس بهذه المبادئ والإدانة الشديدة للجرائم التي ترتكبها كافة التنظيمات الإرهابية وخاصة تنظيم داعش الإرهابي ضد جميع الشعب العراقي، ومطالبة المجتمع الدولي بتقديم جميع أنواع الدعم إلى الحكومة العراقية في حربها ضد الإرهاب وتطبيق القرارات الدولية الصادرة بهذا الشأن والالتزام بتنفيذها وإدانة قيام تنظيم داعش الإرهابي بضرب ناحية تازة في محافظة كركوك بالأسلحة الكيماوية.

11. التأكيد على الالتزام بوحدة وسيادة وسلامة الأراضي الليبية بما يتفق مع مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية. والإعراب عن القلق البالغ لتمدد أعمال الجماعات الإرهابية في ليبيا، ودعم الحوار السياسي القائم، والجهود التي يبذلها في هذا الصدد السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا. والترحيب باتفاق الصخيرات حول التوصل إلى حل سياسي للأزمة في ليبيا والذي بادرت به أغلب القوى السياسية الليبية في يوليو 2015، والإعراب عن التقدير لجهود المملكة المغربية لتسهيل هذا الاتفاق، والترحيب بالتوقيع على الاتفاق السياسي الليبي في 17 ديسمبر 2015، وتبني مجلس الأمن لهذا الاتفاق بموجب قراره رقم 2259 (2015)،

وإعلان تشكيل حكومة الوفاق الوطني في 19 يناير 2016، والترحيب بانتقال المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي إلى العاصمة طرابلس ودعوة جميع الأطراف السياسية الليبية إلى التعاون معها لتسهيل عملية الانتقال السياسي ودعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم والمساعدة لحكومة الوفاق الوطني الليبية، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2259 والتنويه بالجهود المبذولة من قبل دول الجوار العربي لليبيا: تونس، الجزائر، السودان، مصر، لتسهيل الحوار بين الأطراف الليبية.

12. التأكيد على أهمية الالتزام الكامل بالحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه واحترام سيادته واستقلاله، ورفض التدخل في شؤونه الداخلية، والوقوف إلى جانب الشعب اليمني فيما يتطلع إليه من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية. والتأكيد مجددا على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار 2201 (2015)، والقرار 2216 (2015) الذي أكد بوجه خاص على دعم الحكومة الشرعية في اليمن ممثلة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي وإدانة الإجراءات الانفرادية التي قام بها الحوثيون والتي من شأنها تقويض عملية الانتقال السياسي في اليمن. ودعوة جميع الأطراف اليمنية إلى تسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور، ودعوة الحوثيين وقوات علي عبدالله صالح للالتزام بإجراءات بناء الثقة التي تعهدت القيام بها والانصياع لقرارات الشرعية الدولية، وتيسير عمليات المساعدات الإنسانية، وإدانة محاصرة المدن وخاصة مدينة تعز. والترحيب في هذا الصدد بإنشاء "مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية". والتأكيد على أهمية تنفيذ مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلياتها التنفيذية ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والترحيب بنتائج مؤتمر الرياض الذي انعقد خلال الفترة 17-2015/5/19، بناء على طلب من فخامة رئيس الجمهورية اليمنية عبد ربه منصور هادي، بمشاركة كافة الأطراف اليمنية، ودعم جهود الأمم المتحدة ودور مبعوثها الخاص إلى اليمن، والترحيب

بمشاركة جميع الأطراف اليمنية في مفاوضات جنيف الأولى والثانية والإشادة باستضافة دولة الكويت لأطراف النزاع اليمني والتأكيد على الدعم الكامل لمحادثات السلام الجارية للوصول إلى حل سلمي يحقن دماء الأشقاء اليمنيين.

13. التأكيد على دعم كافة الجهود السلمية بما فيها مبادرة ومساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من خلال المفاوضات الثنائية ووفقا لقواعد القانون الدولي، ودعم حل هذه القضية وفقاً للشرعية الدولية.

14. التأكيد على أهمية أن تكون علاقات التعاون بين الدول العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على مبدأ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، واحترام مبدأ استقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها، وحل الخلافات بالطرق السلمية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.

15. الإدانة بأشد العبارات الهجمات التي تعرضت لها سفارة المملكة العربية السعودية في طهران وقنصليتها العامة في مشهد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي أدت إلى الاعتداء على مباني البعثات الدبلوماسية والقنصلية السعودية وإلحاق ضرر بالغ بها. وأكد الجانبان على المبدأ الأساسي الذي تنص عليه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية عام 1963، بشأن عدم الاعتداء على مباني البعثات الدبلوماسية والقنصلية، والإشارة إلى أن حكومة البلد المضيف تقع عليها التزامات لاتخاذ كافة الخطوات المناسبة لحماية مباني البعثات الدبلوماسية والقنصلية من أي اعتداء أو ضرر، وتجنب تعكير هدوء البعثات الدبلوماسية والقنصلية أو المساس بكرامتها. وفيما يُعرب الجانبان عن قلقهما العميق من هذه الهجمات، يدعوان السلطات الإيرانية إلى حماية ممتلكات البعثات الدبلوماسية

والقنصلية وأفراد طواقمها والوفاء الكامل بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد.

16. الترحيب بمؤتمر الحوار الوطني الذي انطلق في السودان ومناشدة الحركات المسلحة لوقف الاقتتال والانخراط في هذا الحوار الوطني استجابة لمبادرة السيد الرئيس عمر حسن احمد البشير. ومناشدة الأطراف الدولية المعنية على الوفاء بتعهداتها إزاء إعفاء ديون السودان الخارجية لمرحلة ما بعد انفصال دولة جنوب السودان وذلك دعما للتنمية الاقتصادية في السودان وسعيا لاستدامة السلام. وحث المجتمع الدولي على إدراج السودان ضمن مبادرة الدول الأفقر المثقلة بالديون (HIPCs) واستئناف المساعدات الإنمائية على نفس المستوى المعمول به في الدول الأخرى الخارجة من الصراعات. والدعوة لرفع العقوبات الأحادية الجائرة المفروضة على السودان والتي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمثل انتهاكا لحقوق شعب السودان في التنمية، والترحيب بنتائج استفتاء دارفور.

17. الإعراب عن دعم وحدة وسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية وسلامة أراضيها، والترحيب بالنجاح الذي تحقق على صعيد العملية السياسية والمصالحة الوطنية والذي من شأنه أن يعزز الأمن والاستقرار، ودعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مؤسسات الدولة، والإعراب كذلك عن الدعم الكامل للجهود الدولية لمكافحة القرصنة البحرية قبالة الساحل الصومالي وإطلاق سراح البحارة المختطفين من خلال تعاون فعال مع الحكومة الصومالية. ودعم جهود الاتحاد الأفريقي لمساعدة الأمن والسلام في الصومال من خلال بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال AMISOM، وكذلك الجيش الوطني الصومالي. ودعم توجه دولة الكويت نحو إقامة مؤتمر دولي للمانحين بشأن التعليم في الصومال خلال عام 2016.

18. التأكيد على احترام الوحدة الوطنية لجمهورية القمر المتحدة وسلامة أراضيها.

19. دعم جهود الحكومة التونسية في دفع التنمية الاقتصادية ومكافحة الارهاب، والإشادة بروح التوافق والحوار التي سادت مسار الانتقال الديمقراطي في تونس والدور الإيجابي الذي قام به الرباعي الراعي للحوار الوطني في هذا الصدد.

20. الإشادة بالدور الأساسي الايجابي والفعال الذي قامت به الجزائر من خلال جولات الحوار التي استضافتها بين الأطراف المالية، والتي أتاحت الوصول إلى توقيع الأطراف في جمهورية مالي على اتفاق السلم والمصالحة في باماكو بتاريخ 2015/5/15.

21. التنويه بالجهود التي قامت بها الجمهورية الإسلامية الموريتانية لجهة استتباب السلام والأمن في جمهورية مالي ضمن الوساطة الدولية.

22. إدانة واستنكار اختطاف عدد من المواطنين القطريين في العراق باعتباره يمثل انتهاكاً لحقوقهم الإنسانية، والإعراب عن التضامن التام مع حكومة دولة قطر ودعم الإجراءات القانونية التي تتخذها لضمان إطلاق سراح مواطنيها. والإعراب عن الأمل في أن تسفر الاتصالات التي تجريها دولة قطر مع حكومة جمهورية العراق عن إحراز نتائج إيجابية نحو تأمين سلامتهم وإنهاء احتجازهم بشكل فوري.

23. إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ورفض ربط الإرهاب بأي دين أو عرق أو ثقافة بعينها، والتأكيد على ضرورة تضافر الجهود الإقليمية والدولية لمكافحته ومعالجة أسبابه ومنع أي نوع من أنواع مصادر تمويل الارهاب، وكذلك مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. ودعم جهود لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (CTC) وتبني الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي (CCIT) في أقرب وقت ممكن. والتأكيد في هذا الصدد على قرارات مجلس الأمن رقم 2170 (2014) و2178 (2014) و2199 (2015) و2253 (2015). التعاون والاستفادة من المركز الدولي لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، بمبادرة من المغفور

له خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز. والاستفادة من عمل المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب في الجزائر، والترحيب بنتائج المؤتمر الدولي حول مكافحة التطرف الذي استضافته الجزائر يومي 22-23 يوليو 2015. والترحيب بالرئاسة المشتركة للمملكة المغربية ومملكة هولندا للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والإشادة بنجاعة السياسة التي اعتمدتها المملكة المغربية في مجال تدبير الشأن الديني وتكريس نموذج فعال في نشر قيم التسامح والإسلام المعتدل بمحيطه العربي والإفريقي والإشادة بتأسيس معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، والإشادة بالسياسات الشاملة لفخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية السيد عبد العزيز بوتفليقة لإرساء السلم والمصالحة الوطنية والترحيب بالمبادرة التي أطلقها رئيس جمهورية مصر العربية في الاجتماع رفيع المستوى للدورة الـ 70 للجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان مبادرة الأمل والعمل لمواجهة التطرف والإرهاب "HAND ". والترحيب بنتائج المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب الذي استضافة مملكة البحرين في نوفمبر 2014، والترحيب كذلك بنتائج ورشة العمل حول التبرعات الخيرية ومكافحة تمويل الإرهاب والتطرف العنيف التي استضافتها مملكة البحرين في نوفمبر 2015. والترحيب بجهود المملكة العربية السعودية لتشكيل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، والترحيب بالمركز الدولي للتمييز لمكافحة التطرف في أبو ظبي، ومركز صواب في أبو ظبي للتصدي لأنشطة تنظيم داعش من خلال قنوات التواصل الاجتماعي. وإعراب الجانبين عن إدانتهما للأعمال الإرهابية التي تتعرض لها مملكة البحرين والتي راح ضحيتها عدد من رجال الأمن والمدنيين الأبرياء، وتأييد كامل الإجراءات والتدابير التي تتخذها مملكة البحرين لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة لحماية أمنها واستقرارها.

24. التأكيد مجددا على دعم كل الجهود الرامية، لمنع انتشار الأسلحة النووية

وباقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وفي ذات السياق فإنه من المحوري تعزيز شمولية معاهدة عدم الانتشار النووي ومصداقيتها وفعاليتها ومطالبة الدول غير المنضمة- وخصوصا دول منطقة الشرق الأوسط- بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، ودعم كافة الجهود الجارية لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والتي من ضمنها عقد المؤتمر الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في أقرب وقت. والتأكيد على أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية هو حق غير قابل للتصرف للدول الأطراف في "معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية" وخاصة الدول النامية، لضمان تحقيق التنمية المستدامة في جميع هذه الدول دون تمييز وبلا استثناء.

ثانيا: في المجال الاقتصادي والتجاري والتنموي:

25. التأكيد على أهمية مواصلة تعزيز آليات التعاون الاقتصادي والتجاري، وتعميق علاقات التعاون الاستراتيجي في المجالات التجارية والاستثمارية والمالية، وتوثيق التواصل والتعاون فيما بين الاتحادات/ الجمعيات التجارية والصناعية للجانبين، ودعم قرارات قمة الأمم المتحدة لعام 2015 بشأن التنمية.

26. يدعم الجانب الصيني الدول العربية في المفاوضات بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

27. التأكيد على أهمية العمل على تطوير التعاون في مجال الطاقة على أساس المنفعة المتبادلة، وإقامة مشاريع استثمارية في مجال النفط والغاز الطبيعي. والعمل على تعزيز التعاون، والاستفادة من الخبرات الصينية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والطاقة المتجددة، والتعاون في مجال الأبحاث والدراسات، وتنفيذ مشروعات مشتركة في مجال الطاقة المتجددة.

28. يؤكد الجانب العربي على أهمية مبادرة فخامة الرئيس شي جينبينغ رئيس

جمهورية الصين الشعبية بخصوص بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري في القرن الـ 21"، والتعاون سويا في هذا الشأن بهدف تعزيز التعاون في المجالات الرئيسية التالية: البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار ومجال التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة المتمثلة في الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقة الجديدة، وتعزيز التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة الإنتاجية.

29. تعزيز التعاون في مجال حماية البيئة، ومواصلة التنسيق في المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، خاصة في إطار مفاوضات الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو ومن خلال مجموعة الـ 77 والصين. والترحيب بالاتفاق الذي تم في باريس بشأن تغيير المناخ (ديسمبر 2015). والترحيب باستضافة المملكة المغربية لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ في دورته الثانية والعشرين (COP22) التي ستعقد في مراكش خلال شهر نوفمبر 2016.

30. تعزيز التعاون في مجال مكافحة التصحر، والترحيب بإنشاء المركز العربي الصيني لمكافحة التصحر في المملكة المغربية والترحيب كذلك بالتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون البيئي بين وزارة حماية البيئة بجمهورية الصين الشعبية وجامعة الدول العربية والترحيب بعقد ندوة حول مكافحة التصحر والجفاف بمشاركة المختصين من الجانبين يستضيفها السودان عام 2016. والعمل على إنشاء آلية لتعزيز التعاون في المجال الزراعي.

31. العمل على تعزيز التعاون في مجال السياحة، وتشجيع التعاون والترويج السياحي بين المؤسسات والشركات السياحية لدى الجانبين، والإسراع بإتمام دراسة الجدوى الخاصة بإنشاء مركز عربي صيني في مجال التكوين في قطاع السياحة والفندقة في تونس.

32. مواصلة التعاون مع الجانب الصيني في مجال تنمية الموارد البشرية والتدريب والتأهيل للكوادر العربية، والإعراب عن التقدير للجانب الصيني على الدورات التدريبية التي نظمها خلال السنوات الماضية للكوادر العربية في مختلف المجالات.

ثالثا: في مجال تعزيز التواصل الثقافي والاجتماعي والإعلامي والإنساني وحوار الحضارات:

33. التأكيد على مواصلة تعميق التواصل والتعاون في المجال الثقافي والحفاظ على التراث الحضاري والثقافي العربي والصيني، والترحيب بمبادرة المملكة العربية السعودية الداعية إلى الحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات بهدف نشر قيم التسامح والاعتدال وبناء علاقات تعاون وسلام تساهم في مواجهة تحديات الانغلاق وضيق الأفق والتي توجت بافتتاح مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في مدينة فيينا عام 2012. والتأكيد على الدور المهم لمؤسسة الأزهر الشريف في نشر قيم التسامح والإسلام الوسطي المعتدل، وفي مواجهة الأفكار التكفيرية المتطرفة. والترحيب باختيار دولة الكويت عاصمة للثقافة الإسلامية من قبل المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم وذلك نظراً لإسهامات دولة الكويت في نشر الثقافة الإسلامية السمحة وتجديد مضامينها وإنعاش رسالتها، والإشادة باحتضان الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تظاهرة "قسنطينة عاصمة للثقافة العربية لعام 2015"، والترحيب باختيار صفاقس بالجمهورية التونسية "عاصمة الثقافة العربية لعام 2016".

34. التـأكيد على قرارات الأمم المتحدة بشأن مناهضة تشويه صورة الأديان وعدم التعرض لرموزها والحث على التسامح واحترام الأديان السماوية، وأول هذه القرارات القرار رقم 150/60 الصادر في 20 يناير 2006، وآخرها القرار رقم

224/65 الصادر في أبريل 2010. والترحيب بمنح جائزة منظمة التعايش بين الأديان والحضارات لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وذلك تقديراً لإسهامات جلالته ودوره في تعزيز الحوار الهادف بين الأديان والثقافات والاحترام المتبادل بين جميع الشعوب والمجتمعات، وبناء الثقة والتفاهم ونبذ الكراهية. والترحيب بنتائج مؤتمر حوار الحضارات والثقافات الذي استضافته مملكة البحرين في مايو 2014. والإشادة بمبادرة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية لإطلاق أسبوع الوئام بين الأديان، والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع، وتم تخصيص أسبوع في شهر شباط من كل عام تعزيزاً للوئام بين الأديان.

35. مواصلة تعزيز التعاون في مجال التعليم والبحث العلمي، وتشجيع التواصل بين المؤسسات التعليمية والبحثية وخاصة مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي والجامعات والمعاهد العليا لدى الجانبين.

36. تعزيز التعاون في مجال نقل ونشر التكنولوجيا والاتفاق على تعميق التعاون في مجال الإبداع العلمي والتكنولوجي، والترحيب بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة العلوم والتكنولوجيا بجمهورية الصين الشعبية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن إنشاء مراكز صينية – عربية لنقل التكنولوجيا، والترحيب كذلك بمذكرات التفاهم التي وقعتها كل من المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات و مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالمملكة العربية السعودية ومع المكتب الصيني لإدارة نظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية بشأن التعاون في مجال الملاحة عبر الأقمار الصناعية "بيدو" .

37. مواصلة التعاون في مجال الصحة، وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجالات الرعاية الصحية والوقاية ومكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، والبحث

الطبي والطب التقليدي.

38. مواصلة التعاون في مجال الإعلام، وتعزيز التواصل بين المؤسسات الإعلامية وتشجيع تبادل الزيارات بين الإعلاميين من الجانبين، وإقامة دورات تدريبية، والمشاركة في الأنشطة الإعلامية التي تقام لدى الجانبين، بما في ذلك الإعداد لعقد الدورة الرابعة لندوة التعاون العربي الصيني في مجال الإعلام عام 2016.

39. مواصلة تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال الإذاعة والسينما والتليفزيون والتواصل والتعاون في مجالات التغطية المشتركة والإنتاج المشترك وتبادل البرامج والقيام بدبلجة الأفلام والبرامج التليفزيونية والتفويض ببثها وتنظيم فعاليات مثل تبادل الزيارات والتواصل والتدريب وإقامة الأسبوع السينمائي في الجانب الآخر. والتعاون في صناعة الإذاعة والسينما والتلفزيون. وتشجيع وفود الجانبين على تبادل الزيارات، وحضور المهرجانات والمعارض والمنتديات في مجال الإذاعة والسينما والتلفزيون المقامة في دول الجانب الآخر.

40. مواصلة التعاون في مجال المكتبات والمعلومات، وتنفيذ بنود مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة (مكتبة الأمانة العامة) ومكتبة الصين الوطنية في مجال المكتبات والمعلومات. والعمل على تنظيم برنامج تدريبي متخصص في مختلف فروع علم المكتبات والمعلومات للمهنيين والفنيين من الجانبين، والعمل كذلك على إطلاق بوابة شبكة المكتبات العربية والصينية الالكترونية خلال اجتماع الرياض في ابريل 2016. ودعم جهود الفرع العربي للمجلس العالمي للأرشيف في جهوده لاسترجاع الأرشيف الوطني للدول العربية المتواجد لدى مختلف دول العالم الأخرى.

41. مواصلة تشجيع التعاون بين جمعيات الصداقة والمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني التي تتمتع بوضعية قانونية وتعمل وفقاً للقوانين المحلية لكل دولة بين الجانبين، وتعزيز التبادل بين الشباب العربي والصيني.

42. تعزيز التعاون في مجال القضايا ذات العلاقة بتمكين المرأة والعمل على رفع مكانتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع ودعم التواصل الودي والتعاون العملي بين المؤسسات والمنظمات النسائية لدى الجانبين.

وقام الجانبان باعتماد "البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني بين عامي 2016- 2018".

وفي الختام أعرب الجانبان عن الرضا التام لنجاح أعمال هذه الدورة، كما أعربا عن التقدير والامتنان لدولة قطر على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والإعداد الجيد لهذا الاجتماع مما ساهم في إنجاح هذه الدورة وما تم التوصل إليه خلالها من نتائج مثمرة.

كما أعرب الجانبان عن الشكر والتقدير لمعالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، بمناسبة انتهاء ولايته، على جهوده لتطوير آليات منتدى التعاون العربي الصيني، وتعزيز علاقات التعاون العربي مع جمهورية الصين الشعبية.

ورحب الجانبان بعقد الدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني في جمهورية الصين الشعبية عام 2018، والدورة الرابعة عشرة لاجتماع كبار المسؤولين والدورة الثالثة للحوار السياسي الاستراتيجي بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية على مستوى كبار المسؤولين في جمهورية الصين الشعبية عام 2017.

(8) الوثائق للدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

إعــلان بجيـن

للدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

(بجين، يوم 10 يوليو عام 2018)

عقدت الدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي (المشار إليه فيما بعد بالمنتدى) في بجين يوم 10 يوليو عام 2018، بمشاركة وزراء الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، والدول الأعضاء لجامعة الدول العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية (المشار إليها فيما بعد بالجانبين). كما ثمن الحضور عاليا تشريف فخامة الرئيس الصيني شي جينبينغ وسمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للجلسة الافتتاحية لأعمال هذه الدورة.

أعرب الجانب العربي عن تقديره للزيارة التي قام بها فخامة الرئيس الصيني شي جينبينغ إلى مقر جامعة الدول العربية يوم 21 يناير عام 2016، حيث ألقى كلمة هامة حول اتجاه العلاقات الصينية العربية والتعاون الجماعي الصيني العربي. وسجل الجانبان تقييمهما الإيجابي للدورة السابعة للاجتماع الوزاري للمنتدى التي عقدت بنجاح في الدوحة بقطر يوم 12 مايو عام 2016 ونتائجها الإيجابية، واستعرضا كافة الفعاليات التي أقيمت في إطار المنتدى منذ الدورة السابعة للاجتماع الوزاري، وأعربا عن ارتياحهما للإنجازات التي حققتها هذه الفعاليات.

أشاد الجانبان عالياً بمبادرة "الحزام والطريق" المطروحة من الرئيس الصيني شي جينبينغ، وبما تطرحه من فرص واعدة للتعاون والمنفعة المشتركة واتفقا على

ضرورة مواصلة التعاون والتشاور وتحقيق المنفعة المشتركة، وخاصة في إطار التعاون الصيني العربي في بناء "الحزام والطريق"، وتوسيع مجالات التعاون بما يخدم المصالح المشتركة للجانبين.

أكد الجانبان على أهمية الارتقاء بالعلاقات الصينية العربية إلى "علاقات الشراكة الاستراتيجية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة" لمستقبل أفضل بغية تحقيق التنمية المشتركة والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك. ويعمل الجانبان على دفع التواصل بشأن رؤيتهما للإدارة والحكم الرشيد وتوظيف مزايا التكامل وتعميق التعاون والتنسيق بين استراتيجياتهما التنموية والاستفادة المتبادلة من الثمار المتميزة لثقافة الجانب الآخر، بما يرسم مستقبلا مشرقا للعلاقات الصينية العربية.

يرى الجانبان أهمية إقامة علاقات دولية قائمة على الاحترام المتبادل والعدالة والانصاف والتعاون والكسب المشترك لمستقبل أفضل، بما يحقق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وبما يساهم في الحفاظ على وحدة وسيادة واستقرار الدول العربية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وأكد الجانبان على أهمية التعاون الصيني العربي لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وفي ظل مجتمع ذي مصير مشترك للبشرية، وعدم تحقيق الأمن لدولة ما على حساب الاضطرابات في الدول الأخرى أو تحقيق التنمية لدولة ما على حساب التخلف في الدول الأخرى.

وفي إطار تعميق علاقات الشراكة الاستراتيجية وتوطيد الثقة السياسية المتبادلة ومواصلة تبادل الدعم في القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية والحيوية للجانب الآخر، وتعزيز المشاورات السياسية والتنسيق بين الجانبين حول القضايا السياسية الهامة والطارئة والأزمات، عقدت الدورة الخامسة عشرة لاجتماع كبار المسؤولين للمنتدى والدورة الرابعة للحوار السياسي الاستراتيجي على مستوى كبار المسؤولين بنجاح في بجين يوم 9 يوليو 2018.

أجرى الجانبان مشاورات معمقة حول أبرز القضايا السياسية الدولية والاقليمية ذات الاهتمام المشترك، كما بحثا سبل تعزيز وتعميق التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وتوصلا إلى التوافق التالي:

أولاً: في المجال السياسي:

1. التأكيد مجددا على الدفاع بقوة عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام ودعم جميع الدول لاختيار الطرق التنموية والنظم الاجتماعية بإرادتها المستقلة، والالتزام بحل الخلافات والنزاعات بين الدول عبر الحوار والتشاور وبالطرق السلمية.

2. التأكيد مجددا على تعزيز الحوار والتعاون في إطار الأمم المتحدة ودعم دور أكبر للأمم المتحدة في الشؤون الدولية. والتأكيد مجدداً على حرصهما على التواصل والتنسيق الوثيقين في جميع القضايا المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، وعلى رأسها تلك التي تتعلق بالشرق الأوسط. والتأكيد على أهمية إيجاد حلول سياسية للقضايا والأزمات الاقليمية.

3. دعم الجهود الرامية لإصلاح الأمم المتحدة للقيام بالمسؤوليات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بشكل أفضل، ورفع قدرة الأمم المتحدة على مواجهة التهديدات والتحديات العالمية وتعزيز دورها في نظام الحوكمة العالمية. والتأكيد مجدداً على أهمية زيادة تمثيل وصوت الدول النامية، بما فيها الدول العربية من خلال إصلاح مجلس الأمن الدولي ويجب العمل على إيجاد حزمة من الحلول التي تراعي المصالح والهموم لكافة الأطراف عبر التشاور الواسع والديمقراطي وصولاً إلى توافق الآراء. ورفض محاولات دفع عملية الإصلاح قسرا أو فرض مشروعات الإصلاح غير الناضجة أو اعتماد "حلول جزئية".

4. تؤكد الدول العربية على دعمها لسيادة الصين ووحدة أراضيها وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، والالتزام الثابت بمبدأ الصين الواحدة ورفض "استقلال تايوان" بكافة أشكاله، وعدم إقامة أي علاقة رسمية مع تايوان أو القيام بأي تواصل رسمي معها، ودعم التطور السلمي للعلاقات عبر مضيق تايوان وقضية إعادة التوحيد السلمي للصين، ورفض قيام قوى التطرف الديني والقوى الانفصالية القومية وقوى العنف والارهاب بأعمال انفصالية معادية للصين.

5. تؤكد الدول العربية مجددا على دعمها لمساعي الصين والدول المعنية لحل النزاعات على الأراضي والمياه الإقليمية سلميا عبر المشاورات والمفاوضات الودية، وفق الاتفاقيات الثنائية والتوافق الإقليمي المعني. وتؤكد على ضرورة احترام الحق الذي تتمتع به الدول ذات السيادة والدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في اختيار سبل تسوية النزاعات بإرادتها المستقلة.

6. يؤكد الجانبان مجدداً الحرص على مواصلة التنسيق الصيني العربي لدعم القضية الفلسطينية وكافة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وتأييد حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والالتزام بتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، على أساس حل الدولتين ووفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242 (1967)، 338 (1973)، و1515 (2003)، ومبادرة السلام العربية بكافة عناصرها كما جاءت عام 2002، ودعم إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين قائم على حق العودة وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 ومبادرة السلام العربية، ودعم خطة فخامة الرئيس محمود عباس لتحقيق السلام، والتي طرحها في مجلس الأمن يوم

2018/2/20. والتأكيد على أن سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية وغير شرعية وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتُعرض حل الدولتين للخطر، وتقوض إقامة دولة فلسطين متواصلة جغرافيا، ورفض كافة التشريعات والقوانين الإسرائيلية الهادفة إلى شرعنة الاستيطان ومطالبة إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بوقف وإزالة آثار هذه السياسة غير القانونية. والدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 (2016). ومطالبة جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن الدولي 476 و478 لعام 1980، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2017) A/RES/ES-10/19 ، وعدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس، والتأكيد على رفض قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، واعتباره باطلاً ولاغياً، واعتبار قيامها بنقل سفارتها إلى القدس سابقة خطيرة تخرق الإجماع الدولي حول المدينة المحتلة، وتشكل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتشجع انتهاك القانون الدولي والشرعية الدولية. ورفض أي قرارات مماثلة. وحث إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال على عدم مخالفة القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات المجلس التنفيذي لليونسكو في دوراته المتعاقبة، ووقف أي ممارسة تمس بالمكانة القانونية والتاريخية للقدس الشرقية المحتلة وتحاول تغيير التركيبة الديمغرافية والهوية الثقافية العربية لها، والالتزام بالوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف. ودعوة كافة الأطراف إلى حل قضية الوضع النهائي للقدس عبر المفاوضات ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتوافق الدولي. وإدانة قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بالاعتداءات الوحشية على المتظاهرين الفلسطينيين السلميين، الذين خرجوا في قطاع غزة بمسيرات سلمية تزامنت مع ذكرى النكبة لهذا العام، والتي راح ضحيتها

عشرات الشهداء وآلاف الجرحى من المدنيين العزّل، في انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والترحيب بقرار مجلس حقوق الإنسان تشكيل لجنة تحقيق دولية في هذه الأحداث، والمطالبة بتمكين هذه اللجنة من أداء أعمالها، وضمان إنفاذ آلية واضحة لمساءلة ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم. ودعوة مجلس الأمن إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، والترحيب في هذا السياق بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حماية السكان المدنيين الفلسطينيين (2018) A/RES/ES-10/20. والدعوة إلى رفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة والذي يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني في القطاع. ودعوة إسرائيل إلى الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين العرب والفلسطينيين في سجونها. ودعوة المجتمع الدولي إلى الالتزام بتفويض وكالة الأونروا، وتأمين الموارد والمساهمات وشبكة الأمان المالية اللازمة لموازنتها وأنشطتها على نحو كافٍ ومستدام يمكنها من مواصلة القيام بدورها في تقديم الخدمات الأساسية لضحايا النكبة، باعتبار ذلك حقاً يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الوفاء به وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948.

الإشادة بجهود جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، في رعاية الأماكن المقدسة، والتي أطرتها الاتفاقية التاريخية الموقعة بين جلالة الملك عبد الله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، والتي أكدت على الرعاية والوصاية الهاشمية للأماكن المقدسة في القدس الشرقية. والإشادة بالجهود التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية رئيس لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود الشعب الفلسطيني، والإشادة بالجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة

القدس. والإشادة بجهود خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في دعمه للقضية الفلسطينية من خلال تسمية القمة العربية العادية 29 التي عقدت في الظهران بتاريخ 2018/4/15 "بقمة القدس" وما وجه به خادم الحرمين الشريفين للمسجد الأقصى ومنظمة الأونروا من دعم بلغ مائتي مليون دولار، ومساعي جلالته في دعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني على كافة الأصعدة. والإشادة عاليا بجهود الجزائر تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية عبدالعزيز بوتفليقة في الدعم الكامل للقضية الفلسطينية والتزامها بالدعم المستمر لموازنة دولة فلسطين. وتوجيه الشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية على جهودها التي تبذلها حالياً من أجل تسهيل الأوضاع داخل قطاع غزة وخاصة تقديم المساعدات العاجلة واستقبال جرحى العدوان الإسرائيلي في المستشفيات المصرية، وتسهيل حركة المسافرين عبر معبر رفح البري. وتقديم الدعم والتقدير للجهود الحثيثة التي تبذلها دولة الكويت، العضو العربي في مجلس الأمن، في متابعة تطورات القضية الفلسطينية، والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والتي كان آخرها طلب عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لبحث الجرائم الإسرائيلية ضد المتظاهرين المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وجهودها في تقديم مشروع قرار بشأن تأمين حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967.

الإشادة بالرؤية ذات النقاط الأربع التي طرحها الرئيس شي جينبينغ لحل قضية فلسطين، في يوليو عام 2017، وكذلك الجهود الصينية الرامية لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

7. الإعراب عن القلق العميق إزاء الوضع في سورية، والتأكيد على أهمية الحفاظ على وحدة وسيادة سورية، وسلامة أراضيها، والتأكيد على ضرورة تكثيف الجهود لإيجاد حل سياسي ينهي الأزمة السورية، بما يحافظ على حياة السوريين ويحقق

طموحات الشعب السوري، ويحفظ وحدة سورية ويحمي سيادتها واستقلالها، وينهي وجود جميع الجماعات والتنظيمات الإرهابية فيها، استناداً إلى مخرجات جنيف 1 و2 وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 (2015)، والتأكيد على رفض الحل العسكري في سورية، ورفض جميع أعمال العنف والقتل التي تُمارس ضد الشعب السوري، بما في ذلك تلك التي تقوم بها الجماعات والتنظيمات الارهابية، والتأكيد مجددا في هذا الصدد على دعم جهود تحقيق السلام عبر مسار جنيف للتوصل إلى حل سياسي سلمي ومفاوضات أستانا للعمل على تثبيت وقف شامل لإطلاق النار على كافة الأراضي السورية. والتأكيد على دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص وعلى أهمية تنسيق الجهود العربية والدولية المبذولة في هذا الصدد. والتأكيد على قرار مجلس الأمن الدولي 2254 (2015) بشأن وقف شامل لإطلاق النار وإيجاد تسوية سياسية للوضع في سورية. وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2209 (2015) بشأن إدانة استخدام غاز الكلور السام في سورية والقرارين 2139 (2014) و2165 (2014) بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سورية، والدعوة إلى التنفيذ الكامل لهذين القرارين ولقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن المسألة السورية، بما في ذلك القرار رقم 2170 (2014) والقرار رقم 2199 (2015) والقرار رقم 2249 (2015) والقرار رقم 2401 (2018)، وحث المجتمع الدولي وكافة الهيئات الحكومية والدولية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على تقديم مزيد من الدعم والمساعدة للدول العربية التي تستضيف النازحين السوريين، بما يواكب حجم الأعباء التي تضطلع بها تلك الدول. والطلب من الدول المانحة سرعة الوفاء بتعهداتها التي أعلنت عنها في مؤتمرات المانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية والتي عقدت في الكويت (2013-2014-2015) ولندن (2016) وبروكسل (2017). ويجب على المجتمع الدولي الحرص ودعم بقوة إعادة الإعمار في سورية وتوفير ضمان الأمن

والأمان الدائمين في سورية. والسعي لتمكين النازحين السوريين في دول الجوار من العودة الآمنة إلى ديارهم فور سماح الوضع الأمني بذلك، والتأكيد على ضرورة انسحاب إسرائيل من الجولان العربي السوري المحتل.

8. التأكيد على الالتزام بوحدة لبنان وسيادته واستقراره وسلامة أراضيه والدعوة للتطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة. ومطالبة إسرائيل بالانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة، والإنهاء فورا لانتهاكاتها للسيادة اللبنانية أرضاً وبحرا وجوا. والتأكيد على أهميـة دعم حق لبنان في الاستفادة من موارده الطبيعية من نفط وغاز حتى حدوده البحرية، والترحيب بالتزام المجتمع الدولي بدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي اللبناني، الذي تجلى في مؤتمري روما وباريس (سيدر).

9. التأكيد على احترام استقلال وسيادة ووحدة جمهورية العراق وسلامة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. وتهنئة العراق باستعادة كامل أراضيه المحتلة من تنظيم داعش الإرهابي ودعم الجانب العراقي للقضاء على فلول العصابات. ودعم جهود الحكومة العراقية الرامية إلى تحقيق السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار الشامل. ودعوة كافة الأطراف المعنية إلى حل الخلافات بينها عبر الحوار والتشاور وفي إطار الدستور العراقي والتوصل إلى حل يراعي الهموم والمصالح لكافة الأطراف. وحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية إلى الحكومة العراقية، بما يصون الاستقرار في العراق والمنطقة. والإشادة بمخرجات مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق والذي عقد خلال الفترة 12-2018/2/14 وتوجيه الشكر للدول التي تعهدت بتقديم ما يقارب من 30 مليار دولار للإسهام في إعادة إعمار العراق.

10. التأكيد على احترام وحدة وسيادة دولة ليبيا وسلامة أراضيها، وعدم التدخل

في شئونها الداخلية، والإعراب عن القلق البالغ إزاء التحديات الأمنية والتهديدات الإرهابية التي تواجهها ليبيا ودعم جهود مكافحتها لتلك التحديات والتهديدات، والدعوة إلى انتهاج الحل السياسي عبر الحوار والمصالحة الوطنية، والتأكيد على دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمملكة المغربية، ورفض الحل العسكري، والدعوة إلى تقديم الدعم للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي. التأكيد على جهود جامعة الدول العربية والممثل الخاص للأمين العام للجامعة إلى ليبيا، وبدور الأمم المتحدة والمبعوث الخاص ورئيس بعثتها في ليبيا، وآلية دول الجوار الليبي، والمبادرة الثلاثية التي تضم تونس والجزائر ومصر والتي عقدت آخر اجتماع لها في 2018/5/21 في الجزائر، والمجموعة الرباعية المعنية بدعم ليبيا والتي تضم جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وكذلك جهود اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى الخاصة بليبيا، وعدم التعامل مع الأجسام الموازية وإلغاء تجميد الأموال الليبية في البنوك الأجنبية وكافة الموجودات الليبية المجمدة.

11. التأكيد على الالتزام بوحدة اليمن وسيادته وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه، وعلى دعم الحكومة اليمنية الشرعية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي. ودعم واستئناف المشاورات السياسية للتوصل إلى حل سياسي للوضع في اليمن، طبقاً للمرجعيات الثلاثة المتمثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار رقم 2216 (2015). والتأكيد على دعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن من أجل استئناف العملية السياسية في اليمن، والتحذير من خطورة تدهور الوضع الإنساني والصحي والاقتصادي في اليمن، والدعوة إلى تكثيف تقديم المساعدات الإنسانية والطبية للشعب اليمني، والإعراب عن دعم جهود إعادة الإعمار التي تقوم

بها الحكومة اليمنية الشرعية، بما في ذلك الدعم البالغ 1.5 مليار دولار الذي تعهدت به كل من السعودية والإمارات لدعم الخطة الإنسانية الشاملة للعمليات الإنسانية في اليمن لعام 2018.

12. التأكيد على أهمية صيانة حرية الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب ومضيق هرمز باعتبارها شريانا حيويا للتجارة العالمية وفقا لمبادئ القانون الدولي.

13. التأكيد على دعم كافة الجهود السلمية بما فيها مبادرة ومساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من خلال المفاوضات الثنائية وفقاً لقواعد القانون الدولي، ودعم حل هذه القضية وفقا للشرعية الدولية.

14. التأكيد على أهمية أن تكون علاقات التعاون بين الدول العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على مبدأ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام مبدأ استقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها، وحل الخلافات بالطرق السلمية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.

15. الترحيب بجهود حكومة السودان المستمرة لتحقيق الوفاق الوطني، خاصة مبادرة الحوار الوطني التي كان قد أطلقها فخامة رئيس جمهورية السودان، المشير عمر حسن أحمد البشير، تحت شعار "سودان يسع الجميع" من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في البلاد، وتتويجها بتشكيل حكومة الوفاق الوطني. والترحيب بقرار الإدارة الامريكية القاضي برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان منذ عام 1997، والتأكيد على أن ذلك سينعكس إيجابياً على الأوضاع الاقتصادية في السودان ويدعم جهود إعادة الإعمار والتنمية والاستقرار في كل ربوع البلاد، بما في ذلك إنجاح مبادرات السيد رئيس الجمهورية للأمن الغذائي. والدعوة لرفع اسم السودان

من قائمة الدول الراعية للإرهاب، اتساقاً مع جهود السودان وتعاونه الكامل في مجال مكافحة الارهاب. ودعم قرار مجلس الأمن رقم (2363) للعام (2017) القاضي بتخفيض البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي UNAMID، ودعم طلب حكومة السودان بتخصيص مزيد من الموارد لدعم خطة التنمية وتعزيز الاستقرار والأمن والسلام في دارفور. والترحيب بقرار حكومة السودان بجمع السلاح في كافة ربوع السودان، باعتبار أن ذلك يمثل خطوة متقدمة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ودعم جهود حكومة السودان لإعفاء ديون السودان الخارجية والاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCS)، ودعم جهود حكومة السودان للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وتثمين جهود حكومة جمهورية السودان في التوصل إلى اتفاق سلام بين الفرقاء بدولة جنوب السودان.

16. التأكيد على دعم وحدة وسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية وسلامة أراضيها، والترحيب بالتقدم الجديد الذي تحقق على صعيد العملية السياسية والمصالحة الوطنية في الصومال ودعم جهود الحكومة الصومالية لصيانة السلام والأمن وتكريس الزخم الطيب للعملية السلمية. والترحيب بالاتفاق السياسي الذي توصلت إليه الحكومة الفدرالية الصومالية والولايات الفدرالية حول هيكل الأمن القومي الذي يؤطر قوات الولايات والقوات الفدرالية يوم 16 إبريل عام 2017. والتأكيد على أن المجتمع الدولي يجب أن يساعد الحكومة الصومالية بشكل هادف لصيانة استقرار الوطن وتعزيز بناء القدرة الذاتية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعادة إعمار البلاد. ودعم عمليات حفظ السلام والمساعدات التي تقوم بها الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في الصومال. والترحيب بجهود المجتمع الدولي والحكومة الصومالية لتفادي الكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية والحد من تأثيرها على المجتمع الصومالي. وتثمين نتائج المؤتمر الدولي للقضية الصومالية الذي عقد في لندن يوم 11 مايو عام 2017. ودعم

مكافحة أنشطة القرصنة قبالة الساحل الصومالي وخليج عدن وفقا للقانون الدولي ومبادئ العلاقات الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والاتفاق على أنه يتوجب على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية لدعم جهود مكافحة أنشطة الصيد غير المشروع في المياه الصومالية وجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصومال للقضاء على الفقر وغيرها من القضايا الجذرية المغذية لظاهرة القرصنة في الصومال، وتأييد ودعم الحكومة الصومالية في مجال مكافحة الفكر المتطرف وكذلك الحركات والمنظمات الارهابية.

17. التأكيد على احترام الوحدة الوطنية لجمهورية القمر المتحدة وسلامة أراضيها.

18. التأكيد مجددا على إدانة الأعمال والجماعات الإرهابية بكافة أشكالها وقيام أي شخص بالأعمال الإرهابية بأي شكل وفي أي وقت ولأي هدف. والعمل على مكافحة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله واجتثاث جذوره وقطع مصادر تمويله. ورفض ربط الإرهاب بأي عرق أو دين أو بلد أو حضارة وتعزيز الحوار بين مختلف الحضارات والشعوب والأديان والاستيعاب والتفاهم بينها ودعوة كافة الدول لعدم تقديم أي شكل من أشكال الدعم للكيانات أو الأفراد المتورطين في الإرهاب وعدم تمويل الإرهاب ورفض كافة أشكال الابتزاز التي تقوم بها المنظمات الإرهابية مثل تهديد الرهائن أو قتلهم أو طلب الفدية. والإدانة الشديدة للأعمال الإرهابية التي تهدف إلى تخريب الأمن والاستقرار في الدول العربية.

19. إدانة الأعمال الارهابية التي تتعرض لها مملكة البحرين، والتي راح ضحيتها عدد من رجال الأمن والمدنيين الأبرياء، وتأييد كامل الإجراءات والتدابير التي تتخذها مملكة البحرين، لحماية أمنها واستقرارها.

20. التأكيد مجددا على دعم كل الجهود الرامية لمنع انتشار الأسلحة النووية

وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وفي ذات السياق فإنه من المحوري تعزيز مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وشموليتها وفعاليتها ومطالبة الدول غير المنضمة -وخصوصا دول منطقة الشرق الأوسط، بسرعة الانضمام إلى المعاهدة بصفتها دولاً غير نووية، وعقد المؤتمر الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى تنفيذاً لقرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط والمُتخذ بتوافق الآراء خلال مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1995. ودعوة المجتمع الدولي إلى التنفيذ الشامل والمتوازن للركائز الثلاثة للمعاهدة أي: منع الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، ودعم مواصلة تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي الذي يتخذ المعاهدة كحجر الأساس ودفع عملية نزع السلاح النووي في إطار الآليات القائمة وبخطوات ملموسة ومنتظمة وصيانة الحق الأساسي للدول الأطراف للمعاهدة وخاصة الدول النامية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية دون تمييز.

ثانياً: في المجال الاقتصادي والتجاري والتنموي:

21. التأكيد على ضرورة مواصلة تعزيز بناء آليات التعاون الاقتصادي والتجاري، والاستمرار في تعميق علاقات التعاون الاستراتيجي في التجارة والاستثمار والمالية وغيرها من المجالات. ويحرص الجانب الصيني على البحث مع دول عربية أكثر في إقامة آلية التعاون في الطاقة الإنتاجية والاستثمار، والبحث في إنشاء فرق العمل المختصة في التجارة وغيرها من المجالات في إطار اللجان الاقتصادية والتجارية المشتركة بين الجانبين وفقا لرغبة وحاجة الجانبين، وتشجيع مؤسسات تنمية التجارة والاستثمار لدى الجانبين على فتح مكاتب في الجانب الآخر والقيام بالتواصل والتعاون في تنمية التجارة والاستثمار.

22. التأكيد على أهمية مبادرة "الحزام والطريق" المطروحة من قبل الجانب

الصيني، والترحيب بتوقيع مجموعة من الدول العربية لمذكرات التفاهم المتعلقة بهذه المبادرة. وبذل الجهود المشتركة والممكنة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين، وتحويل مزايا التكامل للجانبين إلى مزايا للتعاون العملي والنمو المستمر، ورفع مستوى الانفتاح المتبادل بين الجانبين، وتوسيع الاستثمار والتجارة المتبادلة وتشجيع شركات الجانبين على التعاون في إنشاء مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري، ودعم شركات الجانبين لابتكار سبل التعاون الاستثماري، وزيادة تعميق التعاون في مجال الطاقة والبنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار وغيرها من المجالات، والاستفادة من قدرات الصين الانتاجية وتنوع مصادر الطاقة المتوفرة في الوطن العربي، ومواصلة تعزيز التعاون في الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقة الجديدة وغيرها من مجالات التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة، وذلك وفقا لمبدأ المنفعة المتبادلة والكسب المشترك، ووفقاً للأنظمة والقوانين الخاصة بكل طرف.

23. الترحيب بمشاركة الجانب العربي في معرض الصين الدولي للاستيراد المزمع إقامته خلال الفترة من 5-2018/11/10 في شنغهاي، وتثمين تنظيمه من قبل الجانب الصيني وتشجيع الجهات والمؤسسات والشركات العربية المعنية للمشاركة فيه.

24. التأكيد على دفع التواصل والتعاون بين الشركات الصينية والعربية ودعم إقامة آلية تبادل الزيارات المنتظمة لرجال الأعمال بين الصين والمزيد من الدول العربية وتشجيع الشركات الصينية والعربية على تعزيز التواصل والتعاون عبر طرق متنوعة بما فيها إقامة معارض وندوات، وتبادل الخبرات والتجارب في مجال الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي بغية تنميته وتطويره والرفع من جودة منتوجاته وخدماته.

25. تعزيز التعاون في المجال المالي بين الجانبين على أساس المنفعة المتبادلة وفي إطار القوانين واللوائح المعنية والتعاون بين الجهات الرقابية في هذا الشأن، ودعم

المؤسسات المالية التي تستوفي الشروط في الجانبين لفتح مكاتب فرعية لدى الجانب الآخر.

26. البحث في السبل الممكنة لتعميق التعاون المالي في إطار "الحزام والطريق"، بين الصين والدول العربية. والتأكيد على تعميق التعاون العملي والمنفعة المتبادلة والتقاسم بين المؤسسات المالية الصينية والعربية. والدعم من حيث المبدأ لمبادرة بنك الصين للتنمية والبنوك المعنية للدول العربية لإنشاء "رابطة المصارف الصينية العربية" في إطار منتدى التعاون الصيني العربي، دعوة الجانبين إلى استكمال الإجراءات التأسيسية والبحث سويا في سبل توفير الدعم والخدمات المالية للمشاريع الصينية والعربية الهامة.

27. التأكيد على تعزيز التعاون في إطار منظمة التجارة العالمية، مع تأكيد دعم الجانب الصيني للدول العربية الساعية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لتسريع عملية انضمامها، والتأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية والتأكيد على ضرورة التزام الدول الأعضاء في المنظمة بقواعدها والحفاظ على آليات تسوية المنازعات فيها وتقديم الدعم والمساندة للنظام التجاري متعدد الأطراف.

28. تعزيز التعاون الصيني العربي العملي (الجوانب التطبيقية) في مجالات النفط والغاز الطبيعي والكهرباء والطاقة الكهربائية والطاقة النووية والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والكهرونووية. والإشادة بنتائج الدورة الخامسة لمؤتمر التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة التي عقدت في الصين عام 2016. والترحيب بتوقيع مذكرة التفاهم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون لربط الطاقة العالمية (GEIDCO) في بجين يوم 14 مايو 2017.

29. تعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على أساس

المنفعة المتبادلة، وتبادل الخبرات في مجالات الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية، ودفع التعاون في توليد الكهرباء بالطاقة النووية وتحلية المياه واستكشاف الموارد والبحث العلمي وتدريب الأفراد وغيرها من المجالات التطبيقية للتكنولوجيا النووية.

30. التعاون لتسريع وتيرة استخدام الطاقة المتجددة للتمكن من بلوغ أهداف التنمية المستدامة وعلى الأخص الهدف السابع المتعلق بالطاقة من خلال تشجيع المشاريع المشتركة.

31. يؤكد الجانب العربي على مواصلة التعاون مع الجانب الصيني في مجال تنمية الموارد البشرية وتأهيل الكفاءات العربية، معربا عن التقدير للجانب الصيني لما نظمه من الدورات التدريبية في السنوات الماضية للكفاءات العربية في مختلف المجالات.

32. تعزيز التعاون في مجال حماية البيئة، والدفع بتنفيذ "مذكرة تفاهم بين وزارة حماية البيئة لجمهورية الصين الشعبية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن التعاون البيئي"، وتعزيز الحوار بين الجانبين في مجال التنمية المستدامة والعمل سويا على رفع قدرة حماية البيئة. ومواصلة التنسيق في المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة خاصة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس ومن خلال مجموعة الـ 77 والصين. والترحيب بالاتفاق الذي تم في باريس بشأن تغير المناخ (ديسمبر 2015)، والإشادة باستضافة المملكة المغربية لمؤتمر الدول الأطراف في "الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ" في دورته الثانية والعشرين (COP22) التي عقدت في مراكش خلال شهر نوفمبر 2016. ويرحب الجانب الصيني بمشاركة الجانب العربي في بناء طريق الحرير الأخضر.

33. العمل على إنشاء آلية لتعزيز التعاون العملي في المجال الزراعي. والدفع بإنشاء سوق الجملة للمنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية في دولة الإمارات العربية

المتحدة، والترحيب بتوقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة بجمهورية الصين الشعبية ووزارة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تعزيز التعاون الزراعي، ومذكرة التفاهم في مجال التعاون الزراعي بين وزارة الزراعة في جمهورية الصين الشعبية ووزارة الزراعة والغابات بجمهورية السودان والتي وقعت في عام 2016، والترحيب كذلك بتوقيع خطة عمل للتعاون الزراعي بين وزارة الزراعة بجمهورية الصين الشعبية ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية (2018-2020).

34. تعزيز التعاون والتواصل في مجالات الاقتصاد والتجارة لقطاع الغابات ومكافحة التصحر. وتشجيع التباحث المهني بين الجانبين في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، والترحيب بمشاركة المهنيين لدى الجانبين في الندوات وورش العمل المقامة في كلا الجانبين حول مكافحة التصحر والجفاف وتدهور الأراضي، ومواصلة إجراء المناقشات بشأن إنشاء المركز الصيني العربي لمكافحة التصحر في المملكة المغربية.

ثالثا: في مجال تعزيز التواصل الشعبي والاجتماعي والإعلامي وحوار الحضارات:

35. يشيد الجانب العربي بتأسيس الجانب الصيني مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية، ويعتقد أن تعزيز تبادل الخبرات في مجال الإدارة والحكم الرشيد، ودفع الاستفادة المتبادلة من مفاهيم الإصلاح والتنمية لأمر يساهم في توسيع طرق الدول النامية نحو التحديث، ويساعد الدول العربية على استكشاف طرق تنموية تتماشى مع خصائصها الوطنية.

36. التنويه بالنتائج الإيجابية للدورة السابعة لندوة الحوار بين الحضارتين العربية والصينية، وكذلك اجتماع المائدة المستديرة لمواجهة التطرف، التي عُقدت في

مدينة تشنغدو الصينية في أغسطس 2017، والتأكيد على مواصلة الجهود لتعميق الحوار الحضاري، والالتزام بالتواصل على قدم المساواة، وتعزيز الفهم المتبادل بين الثقافتين العربية والصينية وتعزيز التعاون في نزع التطرف، والإشارة في هذا الصدد إلى تدشين مملكة البحرين لمركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي في مارس 2018.

37. العمل على تعزيز التعاون في مجال السياحة وتشجيع التعاون والترويج السياحي بين المؤسسات والشركات السياحية لدى الجانبين، ومواصلة إجراء دراسة الجدوى الخاصة بإنشاء مركز صيني عربي في مجال التكوين في قطاع السياحة والفندقة في تونس.

38. مواصلة تعزيز التعاون في مجال التعليم والبحث العلمي، وتشجيع التواصل بين المؤسسات التعليمية والبحثية وخاصة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات والمعاهد لدى الجانبين، والعمل على توفير المنح الدراسية للدول العربية، ودعم مشاركة فرق ومختبرات البحث العربية ونظيراتها الصينية في البرامج الدولية للتعاون العلمي وكذا تعزيز التعاون في مجال تثمين نتائج البحث العلمي والابتكار بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي العربية والصينية.

39. يتفق الجانبان على تعميق التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا والإبداع، وإجراء التواصل التكنولوجي والشعبي وإنشاء مختبر مشترك وحديقة العلوم والتكنولوجيا ونقل التكنولوجيا وغيرها من التعاون بأشكال مختلفة في إطار خطة الشراكة التكنولوجية الصينية العربية وتنفيذ خطة العمل للعلوم والتكنولوجيا والإبداع في إطار "الحزام والطريق" بشكل مشترك. والترحيب بتعزيز التعاون بين المكتب الصيني لإدارة نظام الملاحة عبر الأقمار الاصطناعية والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات في نظام بيدو وغيره من مشاريع البنية التحتية والتأهيل والتكوين والبحث والتطوير المشترك والتطبيق الصناعي وغيرها من المجالات، وذلك وفقا

لمذكرة التفاهم الموقعة بينهما بشأن التعاون في الملاحة عبر الأقمار الاصطناعية بيدو، واعتمادا على المركز الصيني العربي لنظام بيدو/GNSS، وتعزيز التعاون في مجال الأقمار الاصطناعية للأرصاد الجوية.

40. مواصلة التعاون في مجال الصحة، وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجالات الرعاية الصحية والوقاية ومكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، والبحث الطبي والطب التقليدي.

41. مواصلة التعاون في مجال الإعلام، وتعزيز التواصل بين المؤسسات الإعلامية وتشجيع الإعلاميين من الجانبين على تبادل الزيارات، وإقامة دورات تدريبية، والمشاركة في الأنشطة الإعلامية التي يقيمها الجانبان، وتنفيذ مذكرات تفاهم بشأن برنامج تعزيز التعاون بين وسائل الإعلام التي تم توقيعها مع الجهات الإعلامية في الدول العربية المعنية، والإعداد لعقد الدورة القادمة لندوة التعاون الصيني العربي في مجال الإعلام في المملكة المغربية خلال عام 2018.

42. مواصلة تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال الإذاعة والسينما والتليفزيون والتواصل والتعاون في مجالات التغطية المشتركة والإنتاج المشترك وتبادل البرامج والقيام بدبلجة الأفلام والبرامج التليفزيونية والتفويض ببثها وتنظيم فعاليات مثل تبادل الزيارات والتواصل والتدريب وإقامة الأسبوع السينمائي في الجانب الآخر. والتعاون في صناعة الإذاعة والسينما والتلفزيون. وتشجيع وفود الجانبين على تبادل الزيارات، وحضور المهرجانات والمعارض والمنتديات في مجال الإذاعة والسينما والتلفزيون المقامة في دول الجانب الآخر.

43. مواصلة تعزيز التواصل والتعاون بين الجانبين في مجال النشر، ومواصلة تشجيع مؤسسات النشر الصينية والعربية على المشاركة في المعارض الدولية للكتاب المقامة لدى الجانب الآخر؛ ومواصلة دفع تنفيذ مشروع تبادل الترجمة والنشر

للمؤلفات للصين والدول الأعضاء لجامعة الدول العربية؛ ومواصلة تشجيع وفود النشر من الجانبين على تبادل الزيارات.

44. يدرك الجانبان الصيني والعربي الدور المهم للملكية الفكرية في تحفيز الإبداع وتعزيز تنافسية البلاد والشركات ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعمل على تعزيز التواصل والتعاون في مجال الملكية الفكرية.

45. مواصلة تشجيع التعاون بين جمعيات الصداقة والمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني للجانبين التي تتمتع بمكانة مشروعة وتعمل وفقا للقوانين المحلية.

46. مواصلة تشجيع التعاون بين المؤسسات الشبابية الحكومية والمنظمات الشبابية المدنية لدى الجانبين، وتعزيز التبادل بين الشباب العرب والصينيين.

47. مواصلة تعزيز التعاون في مجال المرأة، وتشجيع ودعم التواصل الودي والتعاون العملي بين المؤسسات والمنظمات النسائية لدى الجانبين، والعمل على رفع المكانة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة.

48. دفع التعاون الصيني العربي في مجال المكتبات، بما في ذلك المكتبة الرقمية، والحفاظ على الوثائق التاريخية، وتشجيع علاقات التوأمة والشراكة بين المكتبات المركزية والمتخصصة في الصين والدول العربية، والترحيب بإطلاق المكتبة الرقمية الصينية العربية في عام 2018.

49. دعم التعاون وتقاسم الخبرات والتجارب بين المدن الصينية والعربية والترحيب باستضافة المملكة المغربية للدورة الثانية لملتقى المدن الصينية والعربية خلال سنة 2018.

تبنى الجانبان "البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي 2018-2020" والإعلان التنفيذي الصيني العربي الخاص ببناء "الحزام والطريق".

في الختام أعرب الجانبان عن الرضا التام لنجاح هذه الدورة، كما أعرب الجانب العربي عن التقدير والامتنان للجانب الصيني على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والإعداد الجيد لهذا الاجتماع، مما ساهم في إنجاح أعماله وفي تحقيق نتائج مثمرة.

يرحب الجانبان بعقد الدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي في المملكة الأردنية الهاشمية عام 2020، والدورة السادسة عشرة لاجتماع كبار المسؤولين والدورة الخامسة للحوار السياسي الاستراتيجي الصيني العربي على مستوى كبار المسؤولين في احدى الدول العربية عام 2019.

(9) الوثائق للدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

إعــلان عمّان للدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

(يوم 6 يوليو عام 2020)

1. عقدت الدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي (المشار إليه فيما بعد بالمنتدى) يوم 6 يوليو عام 2020، عبر المنصة الرقمية برئاسة مشتركة لكل من مستشار الدولة وزير الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، ووزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية، وبمشاركة وزراء خارجية الدول الأعضاء لجامعة الدول العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية.

2. سجل الجانبان تقييمهما الإيجابي للدورة الثامنة للاجتماع الوزاري للمنتدى التي عقدت بنجاح في بجين يوم 10 يوليو عام 2018، والتي توجت بمشاركة كل من فخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية شي جينبينغ، وحضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، واستعرضا كافة الفعاليات التي أقيمت في إطار المنتدى منذ الدورة الثامنة للاجتماع الوزاري، وأعربا عن ارتياحهما للنتائج الإيجابية التي حققتها هذه الفعاليات.

3. أكدا على أهمية زيادة تعزيز "علاقات الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة لمستقبل أفضل"، بما يحقق التنمية المشتركة والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك، والعمل على إقامة المجتمع الصيني العربي للمستقبل المشترك نحو العصر الجديد يدا بيد، بما يسهم في إقامة مجتمع المستقبل المشترك للبشرية، وعرض ذلك على القمة الصينية العربية المقبلة.

4. وافقا على عقد قمة صينية عربية من أجل الدفع بالشراكة الاستراتيجية الصينية العربية إلى آفاق أرحب، وبما يخدم المصلحة المشتركة للجانبين، والترحيب باستضافة المملكة العربية السعودية لها، على أن يتم تحديد موعد عقد القمة بالتوافق بين الجانبين.

5. أشادا مجدداً بمبادرة "الحزام والطريق" المطروحة من فخامة الرئيس الصيني شي جينبينغ، وبما تطرحه من فرص واعدة للتعاون والمنفعة المشتركة، واتفقا على ضرورة مواصلة التعاون والتشاور وتحقيق المنفعة المشتركة لكلا الجانبين.

6. أجرى الجانبان مشاورات معمقة حول أبرز القضايا السياسية الدولية والاقليمية ذات الاهتمام المشترك، كما بحثاً سبل تعزيز وتعميق التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأكدا في هذا الصدد على التفاهمات والبيانات السابقة.

7. أكدا من خلال آلية التعاون والشراكة بينهما على أهمية إقامة العلاقات الدولية على أساس الاحترام المتبادل والعدالة والإنصاف والتعاون والمصالح المشتركة، بما يحقق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم، ويساهم في الحفاظ على وحدة وسيادة واستقرار الدول العربية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وشددا على أهمية التعاون الصيني العربي للإسهام في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، بما يدعم تعددية الأطراف بدلاً من الهيمنة في العلاقات الدولية، وفقاً لما ورد في مبادئ الأمم المتحدة.

8. أكدا مجدداً وعلى الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام ودعم جميع الدول لاختيار الطرق التنموية والنظم الاجتماعية بإرادتها المستقلة، والالتزام بحل الخلافات والنزاعات بين الدول عبر الحوار والتشاور وبالطرق السلمية، وعلى تعزيز الحوار والتعاون في إطار الأمم المتحدة ودعم دور أكبر للأمم المتحدة في الشؤون الدولية، وعلى حرصهما على

التواصل والتنسيق الوثيقين في جميع القضايا المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، وعلى رأسها تلك التي تتعلق بالشرق الأوسط. والتأكيد على أهمية إيجاد حلول سياسية للقضايا والأزمات الاقليمية.

9. شددا على دعم الجهود الرامية لإصلاح الأمم المتحدة للقيام بالمسؤوليات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بشكل أفضل، ورفع قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات العالمية وتعزيز دورها في نظام الحوكمة العالمية. ودعم الصين لتمثيل أوسع في مجلس الأمن يشمل الدول العربية وغيرها من الدول النامية، من خلال إصلاح مجلس الأمن، وإيجاد حزمة من الحلول التي تراعي المصالح والهموم لكافة الأطراف عبر التشاور الواسع والديمقراطي وصولاً إلى توافق الآراء. ورفض محاولات دفع عملية الإصلاح قسراً أو فرض مشروعات الإصلاح غير الناضجة أو اعتماد "حلول جزئية".

10. أكدت الدول العربية على دعمها لسيادة الصين ووحدة أراضيها وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، والالتزام الثابت بمبدأ الصين الواحدة ورفض استقلال تايوان بكافة أشكاله، وعدم إقامة أي علاقة رسمية مع تايوان أو القيام بأي تواصل رسمي معها، ودعم التطور السلمي للعلاقات عبر مضيق تايوان وقضية إعادة التوحيد السلمي للصين. ورفض قيام قوى التطرف الديني والقوى الانفصالية القومية وقوى العنف والارهاب بأعمال انفصالية معادية للصين.

11. تدعم الدول العربية الموقف الصيني من ملف هونغ كونغ، وتدعم الجهود الصينية في صيانة أمنها القومي في إطار مبدأ دولة واحدة ذات نظامين، وترفض التدخل في الشؤون الداخلية.

12. أكدا على أهمية الجهود المبذولة لرعاية الأقليات لكلا الجانبين.

13. يرحب الجانب الصيني بزيارة جامعة الدول العربية والدول الأعضاء لها إلى الصين، بما فيها شينجيانغ الصينية، في وقت مناسب.

14. أكدت الدول العربية مجدداً على دعمها لمساعي الصين والدول المعنية لحل النزاعات على الأراضي والمياه الإقليمية سلمياً عبر المشاورات والمفاوضات الودية، وفق الاتفاقيات الثنائية والتوافق الإقليمي المعني. وتؤكد على ضرورة احترام الحق الذي تتمتع به الدول ذات السيادة والدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في اختيار سبل تسوية النزاعات بإرادتها المستقلة.

15. أكد الجانبان على مواصلة التنسيق لدعم القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير، والاستقلال في دولة فلسطين على خطوط 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194. وأيدا حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والالتزام بتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحل الدولتين وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن رقم 242، 338، 1515، 2334، ومبادرة السلام العربية. ورفضا أي خطة أو صفقة تخالف القانون الدولي ومرجعيات عملية السلام، بما فيها القرار بشأن شرعنة الاستيطان. ودعما خطة فخامة الرئيس محمود عبّاس، رئيس دولة فلسطين، التي قدمها في مجلس الأمن يوم 2020/2/11.

رفضا بشدة مخططات إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لضم أي جزء من أرض دولة فلسطين المحتلة، واعتبرا تنفيذها تصعيداً خطيراً لسياساتها وممارساتها العدوانية، وانتهاكا خطيرا بحق الشعب الفلسطيني ويجب منعها حفاظا على الأمن والسلم الدوليين، وانتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم

المتحدة ذات الصلة، وطالبا حكومة الاحتلال الإسرائيلي وأي جهة تدعم مخططاتها بوقف مخططات الضم الإسرائيلية غير القانونية.

أدانا ورفضا كذلك الاستيطان الاسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وكافة التشريعات الإسرائيلية الهادفة لشرعنته وللتمييز ضد الفلسطينيين، وأكدا على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334، وعدم الاعتراف بأي تغييرات على خطوط 1967، إلا ما يتفق عليه الطرفان. وأكدا على رفض وبطلان كافة الممارسات والسياسات الهادفة الى تغيير المكانة القانونية والتاريخية للقدس الشرقية المحتلة والتركيبة الديمغرافية والهوية الثقافية العربية لها، بما فيها إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس، وذلك وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، بما فيها قراري مجلس الأمن 476 و478، وقرار الجمعية العامة 10/19 (2017) وأكدا التزامهما بالوضع التاريخي والقانوني القائم للمسجد الأقصى المبارك.

دعما مواقف جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، لحماية الأماكن المقدسة في المدينة، ودعما إدارة الأوقاف الإسلامية فيها، كما دعما جهود جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية رئيس لجنة القدس.

طالبا إسرائيل برفع حصارها عن قطاع غزة، وأدانا استخدامها للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين والاعتقال الإداري والتعسفي، ومطالباها بالإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين العرب والفلسطينيين. وحث الجانبان على تنفيذ قرار الجمعية العامة 20/10 (2018) بشأن حماية المدنيين الفلسطينيين.

أكدا على حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عادل، وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار 194 (1948)، ورحبا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتمديد تفويض وكالة الأونروا لثلاث سنوات، وأعربا عن القلق

العميق إزاء العجز المالي المزمن للوكالة، ودعيا المجتمع الدولي إلى تأمين الموارد المالية المستدامة لميزانيتها وأنشطتها، بهدف تمكينها من مواصلة دورها وتفويضها تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وأكدا على أهمية تحقيق المصالحة الفلسطينية على أساس برنامج منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ودعما الجهود المصرية في هذا الصدد. وأشادا بالرؤية ذات النقاط الأربع لفخامة الرئيس الصيني شي جينبينغ لحل قضية فلسطين، وبالجهود التي تبذلها الصين لدفع عملية السلام ودعم الأونروا.

16. رفض الجانبان بشدة قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل، وأكدا على أن هذا القرار يشكل انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأكدا مجدداً على أن الجولان المحتل هي أرض سورية عربية تحت الاحتلال. وطالبا إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان العربي السوري المحتل ومن جميع الأراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران 1967 وفقاً لقرارات مجلس الأمن رقم 242 و338 و497.

17. أكدا على الالتزام بوحدة لبنان وسيادته واستقراره وسلامة أراضيه، وطالبا إسرائيل بالانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة، والإنهاء فوراً لانتهاكاتها للسيادة اللبنانية أرضاً وجواً وبحراً. كما أكدا على الالتزام بدعم استقراره السياسي ومساندته في ضوء التحديات الاقتصادية والمالية والنقدية؛ وأعربا عن التقدير لجهوده في استضافة اللاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين.

18. شددا على أهمية تضافر الجهود الدولية والإقليمية لإيجاد حلول سياسية للأزمات والقضايا الإقليمية وفقا لقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات والمرجعيات ذات الصلة، وأكدا في هذا الإطار على سلامة ووحدة أراضي الدول العربية، خاصة

في سوريا وليبيا واليمن، وضرورة تعزيز أمنها وسيادتها على أراضيها ومواردها الطبيعية، وأهمية وقف القتال وتعزيز فرص الحل السياسي ورفض التدخلات الخارجية في الدول العربية ودعم جهود الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في هذا الشأن.

19. أعربا عن مواصلة دعمهما للجهود التي تبذلها الجمهورية اللبنانية وجمهورية العراق وجمهورية الصومال الفيدرالية وجمهورية السودان في سعيها لتحقيق وتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار ومكافحة الإرهاب.

20. أكدا على مبدأ حرية الملاحة البحرية في المياه الدولية وفقاً للقواعد المستقرة في القانون الدولي واتفاقيات قانون البحار، وضرورة ضمان أمن وسلامة الملاحة البحرية في الخليج العربي وبحر عُمان والبحر الأحمر ومضيق هرمز وباب المندب وتأمين خطوط إمدادات الطاقة. كما أدانا جميع الأعمال التي تستهدف أمن وسلامة الملاحة والمنشآت البحرية وإمدادات الطاقة وأنابيب النفط والمنشآت النفطية في الخليج العربي والممرات المائية الأخرى. والتأكيد على التعاون في تأمين السلامة البيئية لهذه المنطقة، والعمل خصوصاً على منع وقوع كارثة بيئية قد تنجم عن حادث السفينة "صافر".

21. أكدا على ضرورة التزام جميع الدول المتشاركة في الأنهار بمبادئ القانون الدولي وأهمية تسوية الخلافات والتوصل إلى توافق لتحقيق المنفعة المتبادلة والكسب المشترك عبر الحوار والتشاور والتفاهمات ذات الصلة.

22. أعربا عن دعمهما لكافة الجهود السلمية، بما فيها مبادرة ومساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وذلك من خلال المفاوضات الثنائية وفقا لقواعد القانون الدولي، ولحل هذه القضية وفقا للشرعية الدولية.

23. أكدا على أهمية أن تكون علاقات التعاون بين الدول العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام مبدأ استقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها، وحل الخلافات بالطرق السلمية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.

24. أكدا مجدداً على دعم جميع الجهود الرامية لمنع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وفي ذات السياق فإنه من المحوري تعزيز مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وشموليتها وفعاليتها ومطالبة الدول غير المنضمة -وخصوصاً دول منطقة الشرق الأوسط- بسرعة الانضمام إلى المعاهدة بصفتها دولاً غير نووية، مع أهمية تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي أُعتمد خلال مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي لعام 1995، وأن هذا القرار لايزال سارياً حتى يحقق غايته وأهدافه، والتأكيد على نتائج مؤتمري المراجعة 2000 و2010، والترحيب بعقد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، استنادا إلى مقرر الجمعية العامة رقم A/73/546، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية عام 2019، والترحيب بترأس دولة الكويت للدورة الثانية لهذا المؤتمر، وتثمين مشاركة جمهورية الصين الشعبية في ذلك. ودعا المجتمع الدولي إلى التنفيذ الشامل والمتوازن للركائز الثلاثة للمعاهدة أي: منع الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، ودعم مواصلة تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي الذي يتخذ المعاهدة كحجر الأساس، ودفع عملية نزع السلاح النووي في إطار الآليات القائمة وبخطوات ملموسة ومنتظمة، وصيانة الحق الأساسي للدول الأطراف للمعاهدة، وخاصة الدول النامية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية دون تمييز.

25. أعربا عن إدانتهما لجميع أعمال الإرهاب بكافة أشكالها ومظاهرها وأيا كان مرتكبوها، وحيثما ارتكبت، وأيا كانت أغراضها. والعمل على مكافحة الفكر المتطرف والإرهاب والتحريض عليه واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه المالية. ورفضا ربط الإرهاب بأي عرق أو دين أو جنسية أو حضارة، وتعزيز الحوار والتسامح والتفاهم بين الثقافات والشعوب والأديان، مع دعوة الدول إلى الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، بما في ذلك تمويل الإرهاب، أو توفير ملاذات آمنة لهم، بما في ذلك المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أو تسليحهم أو تيسير انتقالهم بما يهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي، مع ضرورة احترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة"، خاصة أرقام 2396 (2017)، و2370 (2017)، و2462 (2019)، و2354 (2017). ورفض كل أشكال الابتزاز من قبل الجماعات الإرهابية التي تستهدف المساس بأمن واستقرار الدول العربية. ودعم جهود الدول العربية في مكافحة الإرهاب، ومساعدتها في جهود إعادة الإعمار جراء ما لحق بها من ضرر من الأعمال الإرهابية. ودعم الجهود الصينية في مكافحة الإرهاب بالإجراءات الوقائية ولنزع التطرف.

26. أكدا على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والإعلامية، وخاصة في المجالات التالية: التجارة والاستثمار والمالية والصناعة والنقل والمواصلات والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية والزراعة والسياحة وتنمية الموارد البشرية والملكية الفكرية والثقافة وحوار الحضارات والمكتبات والمعلومات والتربية والتعليم والبحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والصحة والتنمية الاجتماعية والاعلام والتعاون الأهلي والمرأة والشباب والرياضة والتنمية المستدامة والسياسات السكانية.

27. رحبا باعتماد البرنامج التنفيذي للمنتدى بين عامي 2020-2022، بما يتضمنه من أنشطة وفعاليات مشتركة في كافة المجالات، وبما يسهم في توطيد أركان الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين ويحقق التعاون الشامل والتنمية المشتركة.

28. رحبا بعقد الدورة العاشرة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي في جمهورية الصين الشعبية عام 2022.